

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

الشعبة: علوم إقتصادية

مساهمة تحرير القطاع المالي في النمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف الأستاذة:

برواين شهرزاد

مقدمة من طرف الطالبة:

بلقاسم صابرية

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن حليلة خيرة	أستاذة مساعدة - أ-	جامعة مستغانم
مقرا	برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	سليمان عائشة	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2018

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى , الحمد لله الذي بفضلته تم

انجاز هذا العمل المتواضع .

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذة

المشرفة " برواين شهرزاد " التي من خلالها جسد هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بكلمة الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بمناقشة هذه المذكرة .

إلى كل موظفي المكتبة والأساتذة الكرام في قسم العلوم

الاقتصادية وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون في

مسيرتنا العلمية.

صابرية

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا والذي بنعمته تتم الصالحات .

فإلى من نزلت في حقهم الآياتين الكريمتين في قوله تعالى :

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أختي ما أملك في الوجود، إلى من لا أستطع رد فضلها طول حياتي

وكانت لي درع أمان مرشدي وسندي في هذه الحياة " أختي وأمي " العزيزين

حفظهم الله ما الله لي .

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومررها إلى مصدر قوتي وعزيمتي إختوتي وأختوتي

حفظهم الله .

إلى رفيقاتي الدرب صديقاتي الغاليات، و إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر إقتصاد بنكي ومالي دفعة

2018 و إلى من نسيهم قلبي لكن لم ينساهم قلبي .

فهرس المحتويات

الصفحة	محتوى الفهرس
	شكر وتقدير
	إهداء
I-III	الفهرس
IV	قائمة الأشكال والجداول
01	المقدمة
	الفصل الأول: عموميات حول التحرير المالي والنمو الإقتصادي
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية التحرير المالي
06	المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي وأهدافه
06	الفرع الأول: مفهوم التحرير المالي
07	الفرع الثاني: أهداف التحرير المالي
08	المطلب الثاني: إجراءات التحرير المالي وشروطه
08	الفرع الأول: إجراءات التحرير المالي
08	الفرع الثاني: شروط التحرير المالي
09	المطلب الثالث: أساليب التحرير المالي ونتائجه
09	الفرع الأول: أساليب التحرير المالي
09	الفرع الثاني: نتائج التحرير المالي
10	المبحث الثاني: ماهية النمو الإقتصادي
10	المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي وخصائصه
11	الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
11	الفرع الثاني: خصائص النمو الإقتصادي
12	المطلب الثاني: عوامل النمو الإقتصادي وأهميته
12	الفرع الأول: عوامل النمو الإقتصادي
13	الفرع الثاني: أهمية النمو الإقتصادي
13	المطلب الثالث: الأسس النظرية للنمو الإقتصادي
13	الفرع الأول: النظريات التقليدية
17	الفرع الثاني: النظريات الحديثة
20	الفرع الثالث: النظريات المعاصرة
22	المبحث الثالث: التحرير المالي ودوره في النمو الإقتصادي

22	المطلب الأول: علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي
22	الفرع الأول: النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال
22	الفرع الثاني: التحرير المالي والتطور المالي
23	المطلب الثاني: تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي
24	الفرع الأول: النماذج المفسرة لتأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي
26	الفرع الثاني: الأعمال المؤيدة لتأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي
26	المطلب الثالث: تأثير النمو الإقتصادي على التطور المالي
30	خلاصة
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر
32	تمهيد
33	المبحث الأول: النظام المالي والمصرفي الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي
33	المطلب الأول: أهم الإصلاحات المالية خلال مرحلة التخطيط المركزي
33	الفرع الأول: إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1970)
34	الفرع الثاني: مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية (1971-1980)
36	المطلب الثاني: طبيعة النقود في الإقتصاد الجزائري خلال التخطيط المركزي
36	الفرع الأول: النقود قناة لتراكم رأس المال لدى العائلات والخواص
36	الفرع الثاني: النقود كوحدة حساب بالنسبة للمؤسسات العمومية والسلطات
37	الفرع الثالث: تطور مكونات الكتلة النقدية
39	المطلب الثالث: تقييد معدلات الفائدة وآثارها على النظام المصرفي
39	الفرع الأول: تحديد معدلات الفائدة
40	الفرع الثاني: توزيع القروض
41	المبحث الثاني: الإصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر
41	المطلب الأول: أهم إصلاحات التحرير المالي
42	الفرع الأول: قانون القرض والبنك 1986
42	الفرع الثاني: قانون 1988 وتكييف الإصلاح المالي مع إستقلالية المؤسسات العمومية
43	الفرع الثالث: قانون النقد والقرض وبداية التحرير المالي
44	المطلب الثاني: برامج الإصلاح المالي مع مؤسسات النقد الدولية
44	الفرع الأول: الإستعداد الإئتماني الأول (1989-1991)
45	الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)
46	المبحث الثالث: دراسة أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2004
46	المطلب الأول: تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي وعلاقتها بالنمو الإقتصادي

الفهرس

49	المطلب الثاني: تحليل لمؤشرات قياس تطور النظام المصرفي الجزائري
52	خلاصة
54	الخاتمة
57	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي	(01-I)
16	العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس	(02-I)

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	تطور الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام	(01-II)
37	هيكل الكتلة النقدية الورقية من 1964 إلى 1985	(02-II)
38	نسبة النقود الورقية من مجموع الكتلة النقدية	(03-II)
38	نسبة الإكتناز من مجموع النقود الورقية	(04-II)
40	مقارنة معدلات الفائدة على القروض	(05-II)
41	تطور الإيداع	(06-II)
48	مستوى التطور المالي والنمو الاقتصادي	(07-II)
49	تطور M_2/PIB	(08-II)
50	تطور QM/PIB	(09-II)
51	تطور CP/PIB	(10-II)
51	مقارنة لتطور المؤشر (CP/PIB) في بعض الدول	(11-II)

في السنوات الأخيرة برزت العديد من النماذج النظرية التي تؤسس لوجود إرتباط إيجابي بين التطور المالي والنمو الإقتصادي، وقد ركزت معظم الأبحاث الإقتصادية في هذا المجال على الطريقة التي تؤثر بها الوساطة المالية المتطورة على نمو الإقتصاد، وقد تمت الإشارة إلى أن هذا التأثير يكون من خلال دور الوساطة المالية في رفع معدلات الإدخار وبالتالي توفير موارد مالية إضافية للإستثمار وتراكم رأس المال، من خلال دورها في تحسين فعالية تخصيص الإستثمار، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الإستثمارات، وبالتالي فإن فعالية النظام المالي تتوقف على مدى كفاءته في إطار هاتين الوظيفتين، حيث يرى العديد من الإقتصاديين أن فعالية النظام المالي ترتبط ارتباطا كبيرا بدرجة تطوره نتيجة لوجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الإقتصادي

(1973) M.Ckinnon . Shaw ana (1988) Maxwell Fry ، Galb (1989)، كما أن درجة تطور الأنظمة المالية يرتبط بالسياسات المتبعة من طرف الحكومات في تسيير أنظمتها المالية، حيث نجد أن معظم البلدان النامية أخضعت أنظمتها المالية لمجموعة من القيود و الضوابط على النشاط المالي والبنكي، مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (الدائنة والمدينة) أدى من مستواها التوازني في السوق، و إتباع سياسة توجيه الائتمان، وتتمثل هذه الإجراءات ما أطلق عليها الإقتصاديان (McKinnon. Shaw) "بالكبح المالي" وقد أوضحا أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية لم تؤدي الى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الإقتصادي، وبالمقابل فقد دعى إلى التحرير المالي كأفضل سياسة لتحقيق تطور القطاع المالي وزيادة مساهمته في دعم النمو الإقتصادي.

حيث تعتبر أعمال كل من McKinnon ، Shaw ana ، Levine (2000)، Dhingra (2004) وآخرون والتي تمحورت غالبيتها حول موضوع الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الإقتصادي وقد أكدت هذه الدراسات على أن التطور المالي هو شرط أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية حيث أعتبرت هذه السياسة كحل ووسيلة فعالة لتوسيع وتيرة النمو الإقتصادي لهذه الدول، وبالتالي فإن أساس نظرية التحرير المالي هو التطور المالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الإقتصادي في الدول النامية.

حيث تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة منذ الإستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الحكومة وللتسيير المركزي، فأصبحت المهمة الأساسية للبنوك هي تقديم القروض أليا للمؤسسات العمومية وبمعدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة كما أن السياسة التنموية المتبعة أوجلت امتلاك الدولة كليا للبنوك، وغلق المجال المصرفي وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات، حيث كانت مصدرا لتبذير الموارد المالية، وأدت إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية، ونتج عنها إختلالات في النظام الإقتصادي ككل حيث إرتفعت معدلات التضخم، وتعمق العجز المالي للمؤسسات الحكومية، وقد زاد انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، الوضع الإقتصادي والمالي تأزما. مما استلزم تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي والمالي بغية التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق وقد إعتد هذا الإصلاح على منهج التحرير المالي الوارد في أعمال "شاو و ماكينون" عام 1973 الذي يهدف إلى خلق بيئة إقتصادية مستقرة تكون بمثابة أساس جيد لتحقيق النمو المستمر. كما أن تحقيق النمو المستمر يتطلب أيضا رفع مستويات الإدخار الخاص، والإرتقاء بالكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد.

وبناء على توصيات صندوق النقد الدولي باشرت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير نظامها المالي والمصرفي وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 بتاريخ أبريل 1990 الذي إعتبر نقطة تحول في سير تنظيم القطاع المالي الجزائري القائم على أسس ليبرالية التي تركز على التحرير الإقتصادي والمالي للأنشطة وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية : "كيف يمكن لتحرير القطاع المالي أن يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي؟"

هذا بالإضافة إلى بعض الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالتحرير المالي ؟

- هل توجد علاقة بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

1- التحرير المالي هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية، للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الإقتصادي في البلدان.

2- يساهم التحرير المالي في النمو الإقتصادي من خلال تعبئة الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإقتصاد الجزائري عن طريق رفع معدلات الإستثمار.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من الدور الذي يلعبه النظام المالي والمصرفي كمحرك للنمو الإقتصاد، و أداة نحو الاندماج في الإقتصاد العالمي هذا من الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فبين فعالية الإصلاحات المالية المتخذة في الجزائر.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف من وراء هذا الموضوع في محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الإقتصاد الجزائري، من خلال توضيح الإجراءات المتخذة في إطار إعادة الهيكلة وتحرير النظام المالي وفق ما يقتضيه الواقع الإقتصادي، الذي يسمح بزيادة الإدخار وتخصيص أحسن للإئتمان وبالتالي معدل أعلى للنمو الإقتصادي.

أسباب اختيار الدراسة:

إن من الأسباب الموضوعية التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع هو محاولة معرفة الأسس التي إرتكزت عليها الجزائر في تطبيقها لسياسات الإصلاح لقطاعها المالي بالإضافة إلى فهم سياسة التحرير المالي، كذلك أهمية الموضوع خاصة وأن النمو الإقتصادي مرهون بنجاحة النظام المصرفي للدولة، أما فيما يخص الدوافع الشخصية فقد تمثلت في أثناء المكتبة الجامعية لموضوع جديد.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء قيامي بهذه الدراسة هي نقص المراجع التي في الموضوع خاصة فيما يتعلق في العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي وزيادة على ذلك نقص الدراسات والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع من ناحية الجزائر.

منهج الدراسة :

تنطوي هذه الدراسة على فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، يعرض الفصل النظري الإطار النظري للجوانب المتعلقة بسياسة التحرير المالي والنظريات المفسرة لها والدراسات التجريبية التي تم إجرائها من طرف العديد من الإقتصاديين البارزين والنمو الإقتصادي وقد إستعملنا في هذا الفصل المنهج التحليلي الوصفي وأما الفصل التطبيقي من الدراسة فهو يلقي الضوء على سياسة التحرير المالي في الجزائر واثرها على النمو الإقتصادي وذلك بواسطة المنهج التحليلي والقياسي.

الدراسات السابقة:

✓ مصطفى قارة أمال " إصلاح النظام البنكي الجزائري" رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان 2004، إتمدت في دراستها هذه المنهج الوصفي لأهم إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر.

هيكل الدراسة :

لقد قسمنا البحث إلى قسمين :

فصل نظري وفصل تطبيقي، ففي الفصل النظري تناولنا مدخلا عاما حول التحرير المالي والنمو الإقتصادي، وبعدها انتقلنا إلى الفصل التطبيقي فقد خصصناه لإجراء دراسة قياسية لسياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر وذلك بهدف دراسة تأثير التحرير المالي على النمو الإقتصادي.

تمهيد:

يندرج التحرير المالي ضمن سياق التطورات الإقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرير من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي ولقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة وإكتملت بتوسيع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالإقتصاديات المتحولة والإنتقالية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، إذ لا يمكن للتحرير الإقتصادي أن يكتمل إلا بالإهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره .

كما يعتبر التحرير المالي أحد الركائز الأساسية لبلوغ مستوى عال من التقدم الإقتصادي والإجتماعي باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الإقتصادي، وبالتالي يعتبر هذا الأخير من أهم الظواهر الإقتصادية فهو الوسيلة الرئيسية لإزدياد حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع ولهذا تهتم الدراسات بعملية النمو الإقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة. وعليه يكون موضوع العلاقة بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي محل جدل بين الإقتصاديين سواء من الجانب النظري أو التطبيقي حول دور النظام المالي في التنمية الإقتصادية وتحديد إتجاه السببية حول ما إذا كان النمو الإقتصادي يقود القطاع المالي أم العكس.

المبحث الأول : ماهية التحرير المالي

لقد ظهر مفهوم التحرير المالي في كتابات كل من (McKinnon et show) سنة 1973 وقد إعتبر هاذين الأقتصاديين أن تحرير القطاع المالي يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الإقتصادي في البلدان النامية، وقد دعم هذا الإتجاه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي . وبناء على هذا سوف نقتصر في دراسة هذا الجزء على العناصر التالية:

المطلب الأول : مفهوم التحرير المالي وأهدافه .

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا وقد بدأت منذ عقد الستينات وفي العديد من الدول المتقدمة ثم تلها الدول المتخلفة من خلال الإصلاحات والتحول الإقتصادي .

الفرع الاول : مفهوم التحرير المالي:

التعريف الأول⁽¹⁾: المقصود بالتحرير المالي إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية إستقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية .

وتعني عملية التحرير المالي إلغاء القيود على الإئتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة وإلغاء الضوابط على العمل المصرفي وتدخل الدولة في القطاع المالي .

ولقد توصل Shaw و McKinnon إلى أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة الإدخار، مما يسمح برفع حجم الإستثمار ونوعه فيزيد معدل النمو الإقتصادي وإحداث عمق مالي وذلك من خلال:

- يسمح التحرير المالي بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب إرتفاع معدلات الفائدة المحلية الحقيقية.
- يقلل التحرير المالي من دور القطاع المالي غير الرسمي الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، حيث تصبح متساوية في كل القطاعين.

التعريف الثاني⁽²⁾: يمكن تعريفه أيضا بأنه مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تحقيق درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا هذا "بالمعنى الشامل" فيما يتحدد مفهومه "بالمعنى الضيق" بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي .

التعريف الثالث⁽³⁾: يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الإقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الإقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من إحتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة.

(1) عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، "أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان، 2015، ص ص 163.162.

(2) أحمد الطلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها"، من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وتمت زيارته 2006/03/19.

(3) حسن كريم حمزة، "العولة المالية والنمو الإقتصادي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 53.

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشراف قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.

ويحقق التحرير المالي إجمالاً العديد من المزايا نذكر أهمها فيما يلي :

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة؛
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة وتطوير مهارات العاملين والإستفادة من الخبرة الأجنبية؛

- تفعيل قوى السوق والمنافسة وبالتالي خروج البنوك غير القادرة على المنافسة وإمكانية إندماجها مع بنوك أكثر قوة، وعليه فإن التحرير المالي يدفع بإتجاه تشجيع الإندماج المصرفي وتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة؛
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن وإستخدام الأساليب التسويقية الحديثة، وتطوير الخدمات المصرفية. ورغم النجاحات التي حققتها سياسة التحرير المالي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية على غرار ما هو حاصل في الجزائر، وترجع هذه الصعوبات بالأساس إلى هشاشة إقتصادياتها الأمر الذي يحتم إدارة سياسة التحرير المالي بحذر والعمل على تحقيق المزيد من الإستقرار الإقتصادي، وذلك بإلزام الحيطة والحذر والتدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي .

الفرع الثاني: أهداف التحرير المالي⁽¹⁾.

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الإستثمار وتمثل في :

- تعبئة الإذخار المحلي والأجنبي لتمويل الإقتصاد عن طريق رفع معدلات الإستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار.
- إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية.

- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر إفتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص إستثمار جديدة.

تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويلات العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الإقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.

- تتزامن سياسات التحرر المالي من النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية وإخفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية.

- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات الإقتصادية العالمية.

- تمكين البنوك والمؤسسات المالية المحلية من الإندماج في الأسواق المالية العالمية.

(1) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص54.

المطلب الثاني: إجراءات التحرير المالي وشروطه

تشتمل سياسات التحرر المالي على مجموعة من الإجراءات والشروط يتطلب التحرير المالي المرور بها.

الفرع الأول: إجراءات التحرير المالي⁽¹⁾.

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الإقتصادية العامة. وضمن الإطار الشامل للتحرير الإقتصادي، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي لجهاز المصرفي ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
 - إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الإئتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.
 - تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في إتخاذ قراراتها وفق قواعد السوق.
 - إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
 - السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية.
 - تقليل الحواجز أمام الإنضمام والدخول إلى السوق المصرفي وتسهيل إجراءات الإنسحاب منه.
 - تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
 - إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية.
 - إعادة تكوين قاعدة رأس المال البنوك (إعادة رسملة البنوك).
 - تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على إنضباط السوق المصرفي.
- الفرع الثاني: شروط التحرير المالي.

إن التحرير المالي يتطلب توافر مجموعة من الشروط من أهمها ما يلي:

- أ- ضمان المنافسة: إن التحرير المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع المتوسط المفرط والتمييز في عملية منح الإئتمان، وكذلك لضمان إستجابة الجهاز المصرفي لتوجهات السلطات النقدية والمالية.
- ب- ضمان عدم تجزئة السوق: إن إتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة لإمتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم إكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الإندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

(1) سهام رقيق، "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقود وأميينات، فرع العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2014، ص ص 22، 21.

المطلب الثالث: أساليب التحرير المالي ونتائجه.

الواقع أن أساليب التحرير المالي تختلف من دولة لأخرى وتتوقف هذه الأساليب عن أهداف السياسة الإقتصادية العامة كما يقتضي التحرير المالي التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محدودة حيث ينجم عن هذا التخصيص غير الكفء للموارد المالية تأثير سلبي على النمو والاستثمار والادخار.

الفرع الأول: أساليب التحرير المالي⁽¹⁾ يمكن تقسيمها إلى:

- تحرير القطاع المالي يضمن إلغاء القيود على سعر الفائدة وإطلاق الرسوم والعمولات وزيادة إستقلالية المؤسسات المالية وإلغاء القيود الإدارية كالسقف الائتمانية.
- تحسين السياسة النقدية من خلال تطوير الأدوات غير المباشرة لها كخفض الإئتمانات التفضيلية في قطاعات الأولوية وتخفيف القيود المباشرة على الإئتمان.
- تشجيع المنافسة في القطاع المالي كتقليل الحواجز أمام الإنضمام إلى السوق أو الإنسحاب منه، توسيع نطاق الأعمال أمام المؤسسات المالية، تحسين هيكل ملكية الشركات المالية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص، تحسين وتطوير البنية الأساسية للأسواق المالية كإنشاء شبكة للتعامل بين السماسرة واستحداث أدوات جديدة في الأسواق الرأسمالية.
- ويرى (Guilian 1992) أنه من الضروري أن يتواءم مع التحرير المالي تحرير تجارة الخدمات المالية، وإلغاء القيود على الإستثمارات المباشرة الوافدة أو المتجهة إلى الخارج والأصول المالية وتحرير سعر الصرف وفتح الأسواق أمام المؤسسات الأجنبية على أساس غير تمييزي.
- دعم تنظيم واعي لهيكل الجهاز المصرفي والإشراف تتضمن: إعادة تكوين رأس المال المصرفي، وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين.
- ويرى معظم الاقصاديين أن أفضل السبل للإصلاح والتحرير المالي هو أن يتم بشكل تدريجي بحيث يسمح أن يكون معدل إصلاح وتحرير القطاع المالي أبطأ من معدل إصلاح القطاع الحقيقي.
- حيث أن ذلك يعمل على إزالة التشوهات التجارية وغيرها قبل إلغاء القيود على الحساب الرأسمالي.

الفرع الثاني: نتائج التحرير المالي⁽²⁾.

يرتبط نجاح التحرير المالي بخلق بيئة مناسبة له أساسها إستخدام الأدوات غير المباشرة وإلزام أكثر على آليات السوق في تخصيص الموارد والمتمثلة في:

- ✓ ضرورة تحقيق الاستقرار الإقتصادي (علاج مشكلة التضخم بحزم وخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود مقبولة)؛
- ✓ إصلاح سوق الصرف الأجنبي؛
- ✓ تقوية النظام المصرفي والمؤسسات المالية؛
- ✓ تكوين إحتياطات دولية كافية؛
- ✓ تطوير سوق الأوراق المالية؛

(1) عبد اللطيف مصيطف، محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

(2) أشواق بن قدور، " تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي "، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 30، 31.

- ✓ خفض عجز ميزان المدفوعات للتحكم في حجم المديونية الخارجية؛
- ✓ اتخاذ التدابير الحكومية المناسبة للرقابة الإحتياطية؛
- ✓ توفير الأطر القانونية.

ومن أهم السمات التي تمت ملاحظتها بناء على أهمية التحرير المالي نجد:

1- تحرير معدل الفائدة: إذ أثبت (Fisher) و(Smaoui) 1997 أن إلغاء الرقابة على معدلات الفائدة يعد الحدث الأساسي لتحقيق التحرير المالي.

2- تحرير القطاع المصرفي: إن العديد من الدول منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات شرعت في تطبيق برنامج لتحرير القطاع المصرفي ذلك عن طريق:

✓ إدخال قوى السوق والتخفيض من سيطرة القطاع العمومي، تشجيع المنافسة حيث أن إدخال هذه الإجراءات يساهم في رد الاعتبار للأنظمة البنكية التي تعاني من أزمات.⁽¹⁾

وقد تم رصد تغيير محسوس مع نهاية العقد التاسع من القرن الماضي في أعمال البنوك، حيث توسعت في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيدين المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تقم بها من قبل عمليات التحرير المالي، حيث إقتضت هذه الأخيرة التحقيق وفي بعض الأحيان إلغاء القيود التي تحد من نشاطها. وترتب عن ذلك تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق إستخداماتها ومن حيث تطور ميزانية البنوك في أكثر من خمسين بنكا في العالم.

3- الابتعاد عن الإئتمان الموجه.

4- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة.

5- الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية.

6- تحديد الصرف الأجنبي.

المبحث الثاني: ماهية النمو الإقتصادي.

يحظى النمو الإقتصادي بمكانة خاصة في علم الإقتصاد كونه يعبر بصورة مباشرة ومختصرة عن الوضعية الإقتصادية للدول، فالبلدان التي تسجل معدلات نمو عالية ومستدامة تكون في وضعية اقتصادية صحية، والعكس بالنسبة للدول التي تسجل معدلات متدنية ومتذبذبة، فهذا سيكون كافيا للدلالة على وضعية إقتصادية غير مستقرة ومضطربة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي وخصائصه.

يعد النمو الإقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، إقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات.

⁽¹⁾ شذا جمال خطيب، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مؤسسة طبا، عمان، 2002، ص 22.

الفرع الأول : مفهوم النمو الإقتصادي.⁽¹⁾

يعرف النمو الإقتصادي بتعريفات متعددة وهي وإن كانت قد اُفقت في الإطار العام إلا أنها اختلفت فيما بين بعضها البعض من حيث زاوية رؤية كل منهما النمو الإقتصادي. وبالتالي سنعرض مجموعة من التعاريف لبعض الكتاب الإقتصاديين البارزين في مجال دراسة النمو والتنمية الاقتصادية على النحو التالي :

" يعرف النمو الإقتصادي بأنه التغيير في الأوضاع القائمة والتي لا تكون متخلفة ويرى أنه ما هو تغيير في حجم النشاط الإقتصادي القومي "

* يعرف صلاح الدين نامق مجموعة من التعاريف التالية للنمو الإقتصادي.⁽²⁾

- هو عملية التفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة وفي ظروف البيئة المحيطة بها (إنسان ورأس المال ومظاهر الحياة الاجتماعية والإقتصادية الأخرى) وستؤدي هذه التغيرات إلى زيادة في الناتج القومي الوطني، الذي يعتبر في الحد ذاته تغيير طويل المدى.

- هو عملية اقتصادية تأخذ في الإعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي الوطني الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية.

* ويمكن تعريفه أيضا⁽³⁾. " أنه حدوث زيادة إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "⁽⁴⁾.

* ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

تعريف شامل للنمو الإقتصادي :

يعرف النمو الإقتصادي على أنه عملية هادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن .

الفرع الثاني : خصائص النمو الإقتصادي.⁽⁵⁾

1- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب؛

4- النمو الإقتصادي لا يهتم بتوزيع النمو الإقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الإقتصادي؛

5- النمو الإقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛

6- التنمية الإقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الإقتصادي؛

(1) إسماعيل محمد بن قاعة، "إقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 10-9.

(2) صلاح الدين نامق، "نظريات في النمو الإقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص ص 01-08.

(3) محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الإقتصادية" (دراسة نظرية وتطبيقية)، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51.

(4) عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 07.

(5) أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- 7- النمو الإقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة ما بين المستويات في كل منهما تتسع؛
- 8- يؤدي النمو الإقتصادي إلى رفع المستويات المعيشة على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة؛
- 9- النمو الإقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- 10- يلعب النمو الإقتصادي دورا بارزا خاصة في الأمن الوطني.
- المطلب الثاني: عوامل النمو الإقتصادي وأهميته.

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الإقتصادي كما تكمن أهميته في كونه قاعدة غير مبالغ فيها لتحسين درجة الرفاهية الإقتصادية وهذا ما تؤكدته الدراسات التجريبية .

الفرع الاول : عوامل النمو الإقتصادي⁽¹⁾: يعتبر النمو الإقتصادي من أهم الظواهر الإقتصادية، فهو الوسيلة الرئيسية لإزدياد حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع لهذا تهتم الدراسات بعملية النمو الإقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة كما تسعى إلى تحديد العوامل وكيفية التأثير فيها، ومن بين هذه العوامل توجد ثلاث مكونات أساسية وهي :

تراكم رأس المال : ينتج تراكم رأس المال عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كإخار لكي يتم استثماره، حتى يزيد نمو الدخل الناتج في المستقبل فالمصانع والآلات تزيد من رصيد رأس المال للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج وتستكمل الإستثمارات المباشرة بإستثمارات في البنية التحتية الإقتصادية وإجتماعية والتي من شأنها أن تكمل وتسهل الأنشطة الإقتصادية كما أن الإستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون له أثر على حجم الإنتاج الأمثل.

النمو السكاني : يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في القوة العاملة عاملا موجبا في حدث النمو الإقتصادي، فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف فيما إذا كان النمو السكاني له تأثير موجب أو سالب على النمو الإقتصادي.

التقدم التقني : إن البحث عن أسباب النمو تعود إلى التقدم التقني المرتبط بالتكنولوجيا، يمكن تعريف هذا الأخير على أنه إنتاج مجموعة من التغيرات الإبداعية والإختراعية التي تحسن الظروف الإقتصادية بشكل عام، وتستطيع جمع هذه التغيرات تحت تسمية "إقتصاديات المعارف" .

يتمثل التقدم التقني في المتغيرات ذات طابع تكنولوجي لطرق الإنتاج وطبيعة السلع المنجزة التي تسمح إما حل مشاكل الإختناقات والصعوبات التي تحد من الإنتاج، إما إنتاج سلع جديدة من نوعية أحسن، وهو عبارة حقيقية ذات طابع كيفي فهو يفرض تغييرا في معاملات الإنتاج بشكل يحسن ويطور النظام الإقتصادي.

يعد التقدم التقني مؤثرا في النمو الإقتصادي :

✓ تحسين نوعية رأس المال

✓ تحسين نوعية اليد العاملة (التدريب)

(1) عبد القادر علي، " التطورات الحديثة في الفكر الإقتصادي "، مجلة جسر التنمية، العدد 76، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2001، ص 03.

✓ تحسين هيكل الإنتاج

وحسب "J.Lecaillon"⁽¹⁾: التعريف الأول الذي نعطيه لهذا العامل هو كونه يسمح برفع الإنتاج الكلي، مع بقاء عنصر العمل ورأس المال ثابتين، أما التعريف الثاني هو كون العامل التقني يرفع من الناتج الكلي عبر الزمن بقيمة رأس المال K والعمل L المعطيان.

مما سبق فإن هذا العامل يؤدي إلى تغيير مستمر لدالة الإنتاج.
الفرع الثاني: أهمية النمو الإقتصادي.⁽²⁾

- النمو الإقتصادي هو المحرك يعمل زيادة مستوى المعيشة ويرفع لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الإقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الإقتصادية، والإقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الإحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمية.

- النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الإستهلاك والإستثمار والإنتاج.
- وتكمن أهميته أيضا كقاعدة غير مبالغ فيها لتحسين درجة الرفاهية الإقتصادية وهذا ما تؤكدته الدراسات التجريبية في هذا الميدان، حتى أنه في دولة صغيرة يوجد إختلاف في معدلات النمو بالنسبة للدخل الفردي وإستمرار هذه الوضعية يؤدي في المدى الطويل إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول، حيث لا يوجد تفسيراً لهذا الواقع أفضل من التأثيرات على مستويات المعيشة للنمو في الخبرة والتجربة، وأكد كل من دافيد رومار "D.Romer" سنة 1996 وبارو "BARRO" وسالا مارتين "Sala- Martin" سنة 2003 وكذلك منكيو "Mankiw" على أهمية النمو في المدى الطويل، حيث يقول دافيد "D.Romer" أن الرفاهية المتضمنة للنمو الإقتصادي في المدى الطويل هي أرض خصبة لأي تأثيرات ممكنة للتدفقات في المدى القصير، ويؤكد كل من "BARRO" و "Sala- martin" أن إذا يمكننا التعرف على خيارات السياسة العامة للحكومة، حتى الصغيرة منها التي تؤثر على المدى الطويل بمعدل النمو فإننا يمكن أن نسهم في المزيد من التحسينات في مستويات المعيشة، كما أن النمو الإقتصادي هو الجزء من الإقتصاد الكلي العالمي.
المطلب الثالث: الأسس النظرية للنمو الإقتصادي.

يعتبر موضوع النمو الإقتصادي من أكثر المواضيع التي حظيت بالدراسة والتحليل حيث تعددت النظريات والنماذج في هذا الميدان، كل حسب التيار الذي ينتهي إليه، وفيما يلي نأتي على ذكر أهمها :
الفرع الأول : النظريات التقليدية : تستند هذه النظرية على القول بوجود نظرية واحدة للإقتصاد في النظرية التقليدية والتي تتكون من عدد من النظريات البسيطة ولكنها ذات قوة تفسيرية عالية، قابلة للتطبيق في كل مكان وزمان. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى البناء النظري التقليدي للنمو الإقتصادي قد إستند على مجموعة من الأفكار الأساسية للمفكرين الكلاسيك أمثال : "A. Smith" و "D. Rikardo" و "R. Malthus"

(1) J Lecaillon, « analyse macro économique », Ed cujas , paris, 1986, p 67.

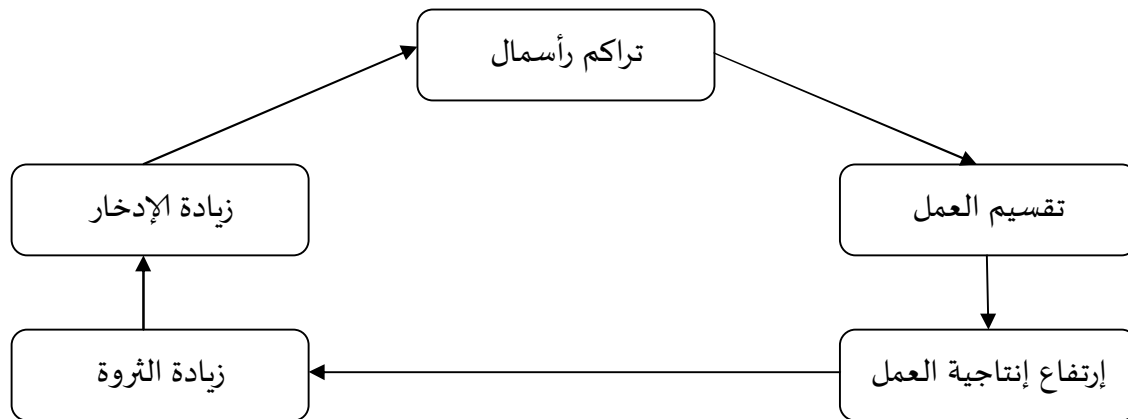
(2) محمد ناجي حسن خليفة، " النمو الإقتصادي - النظرية والمفهوم "، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 10.

- نظرية آدم سميث:⁽¹⁾

يعتبر آدم سميث (1723-1790) من طليعة المفكرين الإقتصاديين الكلاسيك لقد كان لكتاب آدم سميث دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم والذي صدر لأول مرة عام 1776، فكان مهتم أساسا بمشكلة النمو والتنمية الإقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الإقتصادي ويرى آدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه إنتاج كمية كبيرة وبمجهود مبذول وذلك بإستخدام معدات وأدوات متخصصة.

ويؤكد "Smith" أن الإذخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الإقتصادي ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الإذخارات وتراكم رأس المال⁽²⁾، وأن نموذج سميث للتنمية يحرك رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي ، وأن الإستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الإستثمار وافترض أن كل الإذخار يتم إستثماره ولهذا لا يمكن الحصول على تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود الإذخارات .

الشكل رقم (01-1): حلقة تقسيم العمل والنمو الإقتصادي.



المصدر: أحمد إبراهيم منصور، "عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية"، سلسلة أطروحة الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 297.

ويؤكد آدم سميث حاجة الإقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل وأيضا التراكم الرأسمالي يوقف على رعية الأفراد في الإذخار بدلا من الإستهلاك على دخولهم، وبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي فإنه يوجد قدر آخر على تقسيم العمل وهو حجم السوق لإمكانية التسويق وزيادة المبادلات وتوسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وأيضا بإتساع واسع أمام السلع الأوروبية قد فتح أفاق جديدة للقيام بتقسيم جديد للعمل.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الإقتصادية (مفهومها- نظريتها- سياساتها)"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 69.

(2) مدحت القريشي، "التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعها)"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 57-58.

- نظرية دافيد ريكاردو (David Ricardo)⁽¹⁾: إعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الإقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الإقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعتهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عدده على مستوى الأجور، حيث يزيد السكان بإرتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة الأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما كانت متوفرة بكثرة.

بالنسبة لأدم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام إقتصادي إجتماعي (ينمو داخليا) والذي يحكمه معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

إن الربح والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين⁽²⁾ الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا إستخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي توقف عملية النمو، إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى إرتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الربح وزيادته، مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وإرتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل، وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الربح ولأجور في الدخل الأمر الذي يؤدي إلى إنتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الإقتصادي.

- نظرية روبرت مالتوس (Robert Malthus)⁽³⁾: كان "مالتوس" آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشارومية، الذي وضع نظريته السكانية والتي تنص على:

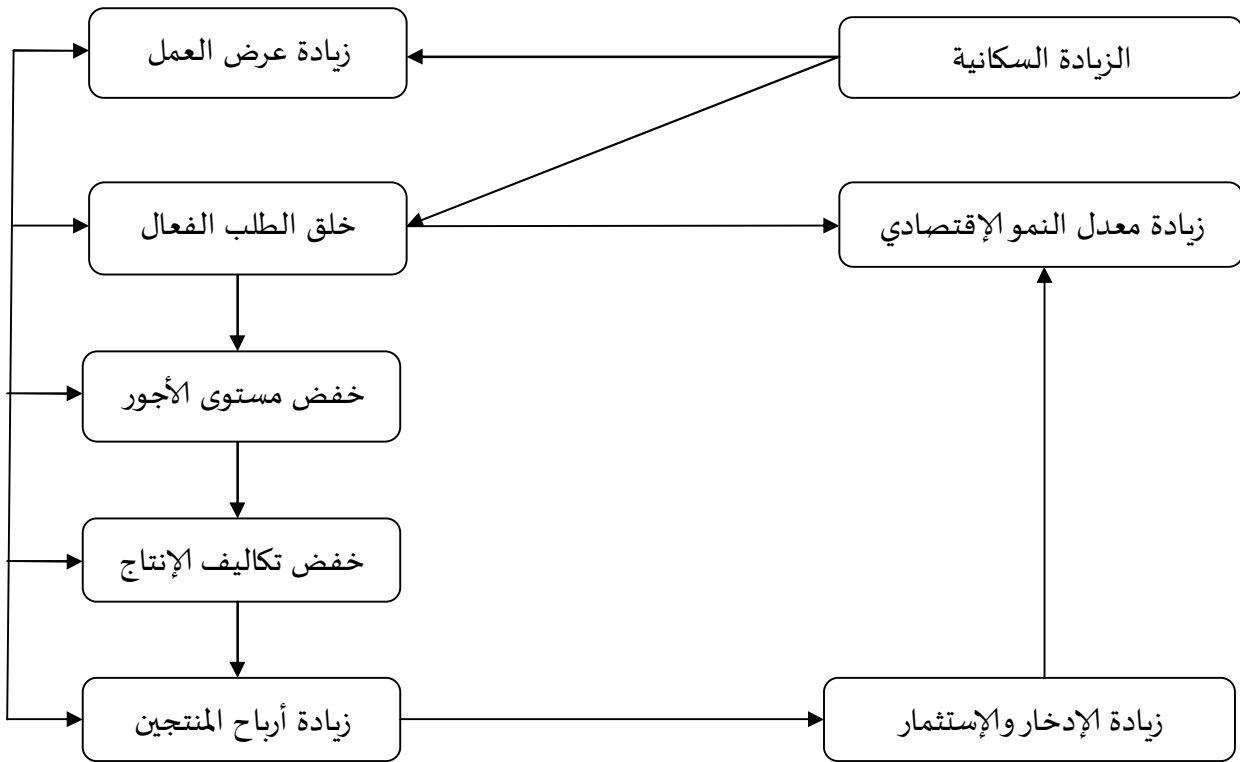
عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية بينما تزايد الموارد الغذائية على أقصى تقدير وفق متتالية حسابية وهذا يؤدي بدوره للضغط على الموارد باستمرار إذا لم تحدد الزيادة السكانية، إذن العنصرين المتتالية الهندسية السكانية والمتتالية الحسابية الغذائية يمثلان القلب النابض لنظرية مالتوس، وتتلخص فكرة مالتوس في الزيادة السكانية التي يترتب عنها ارتفاع منحني عرض العمل، مما يعني خفض في الأجور، وهكذا يصل إلى مستوى إجرائي حد الكفاف، وهذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم وبذلك يزيد من معدلات النمو الإقتصادي، ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

(1) صالح تري القرشي، "علم الاقتصاد والتنمية"، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 79.

(2) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 59.

(3) زهر طافر، "النظرية السكانية وإنعكاساتها على الإقتصاد والمجتمع"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 10، جامعة قسنطينة، 2010، ص 71.

الشكل رقم (1-02): العلاقات بين عناصر النمو الإقتصادي في فكر مالتوس.



Source : T.Malthus, Essai sur le principe de la production, Edition. Segher, 1999, p 67.

نظرية كارل ماركس (Karl Marx)⁽¹⁾: كان كارل ماركس الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهييار الرأسمالية، وأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع النمو الإقتصادي، فبينما يرى آدم سميث بأن إنخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين فإن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الإنخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض وأن الأرباح تعتمد من قبل الربح والأجور الأمر الذي يقود إلى حالة ثبات أما ماركس يؤكد على أن الإقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة ثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج وإضطراب الإجتماعي.

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، فإذا حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل.⁽²⁾

ووضع كارل ماركس تحليلاً لظاهري النمو والتنميط الإقتصادي معتمداً في تفسيره على نظريته الشهيرة " نظرية التفسير المادي أو الإقتصادي التاريخي " الذي يرى أن ظروف الإنتاج وظروف (علاقات) التبادل اللتان

(1) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

(2) صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص 120.

تكونان موجودتان في المجتمع والتطور التاريخي الإنساني والطبقات الإجتماعية الموجودة بهذا المجتمع، وعلى هذا الأساس وطبقا لكارل ماركس فإذا أريد القيام بإجراء تقييم دقيق لعمليات النمو الإقتصادي واحتمال نجاحها فذلك يقضي تحليل النمو في إطار التفسوالمادي للتاريخ هذا والنظام الإجتماعي لكارل ماركس هو "النظام الرأسمالي" وفي رأيه فإن هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية النمو ناجحة بل وتجعل عملية النمو في الحد ذاتها مستحيلة فهذه التناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي (تعرف هذه النظرية بنظرية التطور الديالكتيكي) وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة التسلسل الفكري للتحليل الماركسي في النقاط التالية :

يستخدم الرأسمالي هذا الفائض في تراكم رأسماله والأخير في زيادة استثماراته في الآلات والمعدات الأحدث فيؤدي هذا بدوره الى زيادة حجم إنتاجه وتمكينه من تحقيق الوفرات الإقتصادية للحجم وبالتالي من البيع أسعاراً أكثر انخفاضاً (تنافسية) مما يمكن ان تبيع به المشروعات (الرأسماليون) الصغيرة الأخرى ، مما يظهر الأخيرة الى الخروج من السوق الذي سينفرد به عندئذ كبار المنتجين (الرأسماليين) في صورة من صور الإحتكار ، وبذلك يتحول أصحاب هذه المشروعات (بما فيها من عمال) من منتجين وتجار إلى مجرد العمال المتعطلين أصلاً (بسبب إحلالهم بالآلات ومعدات أحدث) مكونين بذلك ما اسماه كارل ماركس الجيش الإحتياطي .

الفرع الثاني : النظريات الحديثة :نطلق على النظريات التي تبلورت خلال وبعد الثورة الكييزية وتوجهها الى مناهج معاصرة التي قدمها الإقتصاد التقليدي باعتمادها على مناهج عملية كمية لكي تصبح أكثر ملائمة للتحليل التطبيقي للدول في مجال التنمية والنمو وعليه سوف يتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع .

1- نظرية شومبيتر في النمو الإقتصادي⁽¹⁾ : " جوزف شومبيتر " هو من الإقتصاديين الأوائل الذي أسهم بنصيب كبير من نظريات النمو الإقتصادي، والدورات الإقتصادية، وكان بارعا في مختلف مجالات النظريات الإقتصادية.

لقد تميز تحليل شومبيتر بتركيزه على الدور الكبير الذي يؤديه المنظم في عملية النمو، حيث يرى أن المنظم هو العمود الفقري في عملية النمو أنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر عوامل الإنتاج في وحدة ما تأتي للمشروع بأفضل النتائج وتنطلق نظرية شومبيتر من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة ولكن في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد، ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه يتم تغذية من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض شومبيتر فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغيرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم بها الصناعة وتتلخص نظرية جوزيف شومبيتر في النقاط التالية :

-الإبتكارات :تضم عدة عناصر مثل :

✓ إدخال منتج جديد:

⁽¹⁾ صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- ✓ طريقة جديدة في الإنتاج؛
- ✓ فتح سوق جديدة؛
- ✓ إقامة منظمة جديدة؛

وتتمثل الابتكارات حسب شومبيو في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

- دور المبتكر: (1) يعطي جوزيف شومبيو دور المبتكر المنظم وهو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماما فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحول مجال استخدامها، ومن بين هذه الدوافع التي يسعى إليها الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة الرغبة في الانتصار، السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الشخصية ويقول شومبيو فإن المبتكر أو المنظم يحتاج الى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادرا على استخدامها.

- دور الأرباح: إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح وفق "جوزيف شومبيو" فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج.

- كسر التدفق الدائري: يتم كسر التدفق الدائري حسب جوزيف شومبيو من خلال الابتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح.

- العملية الدائرية: إن تمويل الإستثمارات في الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص المشروعات، وعند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الانخفاضات.

2- نظرية J.M.Keynes (2)

إن حدوث الازمة العالمية سنة 1929 في الدول الرأسمالية، التي تمثلت أساسا في تقلص الطلب وانتشار البطالة كانت نقطة لصدور كتاب "النظرية العامة للعمالة والنقود والفائدة" سنة 1936 لصاحبه "J.M.Keynes (1883-1946) مفسرا أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبينا وسائل العلاج، منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد، في حين وصف "J.M.Keynes" كتاب "رأس المال" لـ "Karl Marx" بأنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن، ولا مكانة له في العالم المعاصر، وربط موضوع النمو الإقتصادي، يعتبر النظام الكنيزي أن الإستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية بصفتها خالقة للدخل تشكل أساس نمو الدخل الوطني في المدى القصير.

(1) عبد الحكيم سعيد، "الناتج الوطني والنمو الإقتصادي": دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 35.

(2) عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 20.

وأيضاً العامل الرئيسي المضاد للأزمات، فالإستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. وباعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي ومن ثم فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي، وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الإستثمار العيني أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسيع في قيمة وكمية الإنتاج، من هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الإستثمار العيني باعتباره المفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الإقتصادي.

للتفصيل أكثر في هذا الموضوع استطاع "J.M.Keynes" صياغة تسلسل منطقي لعملية النمو الإقتصادي في الدول الرأسمالية (وفقاً لفروض محددة) بالتسلسل المبسط التالي :

- طالما أنه في أي فترة إنتاجية يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية ومن عملية بيع الإنتاج، يدفع المصنع تكاليف الإنتاج التي تتضمن الأجور والريع والفائدة وما يزيد على تلك المدفوعات دفع أيضاً في شكل أرباح.

- طالما أن تكاليف الإنتاج لهذا المصنع إنما هو إيرادات (دخول) للأفراد أو المصانع الأخرى، وكذلك الربح يعتبر دخلاً لملاك المصنع، ونظراً لأن قيمة الإنتاج إنماتدوب في تكاليف الإنتاج والأرباح، فإنه يتبع ذلك أن قيمة ما ينتج يجب أن يتساوى مع قيمة الدخول المتولدة من هذا الإنتاج.

هاتان الفكرتان الرئيسيتان يحاول "J.M.Keynes" أن يطبقها على الإقتصاد الكلي، فبالنسبة للإقتصاد الوطني ككل فإن الصورة الكلية هي نفس الصورة التي عليها المصنع الفردي، فقيمة ما أنتج للإقتصاد الوطني خلال فترة ما لا بد أن تتساوى كل الدخول المسلمة خلال نفس الفترة، وعلى ذلك فإنه حتى تباع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول، فإذا كانت الكمية المنفقة في عملية السلع والخدمات مساوية لكمية الدخول فإن قيمة الإنتاج تكون قد تحققت في عملية البيع، وفي هذه الحالة تظل الأرباح عند مستواها العالي.

3- نظرية الدفع القوية بالنمو المتوازن: (1) لأن الفكر العام لهذه النظرية ينتهي أصلاً إلى المدرسة الكينزية مع بعض التعديلات المعاصرة التي أدخلها وأضعها على المدرسة الكينزية ذلك تنتهي هذه النظرية إلى المدرسة النيوكيزية ويرجع ظهورها إلى فترة الأربعينيات من هذا القرن (عندما وضع الإقتصاديان "Harrod" الانجليزي و"R.Rosenstien" الفرنسي نموذجاً في النمو الإقتصادي اشتهر بإسمهما) ثم أوضح الاقتصادي "R.Rosenstien" أن المعالم الرئيسية لهذه النظرية هي تلك المعالم التي صاغ منها الإقتصادي الشهير "Nurkse" ما أسماه بالدائرة المفرغة للفقر، وإعتبر حقبة الخمسينات والستينات من هذا القرن هما فترتا التبلور النهائي والإزدهار العلمي والعملية لهذه النظرية.

وتتميز هذه النظرية بقدرتها على تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية الفنية والإقتصادية بصورة آنية أو متتابة، بسبب ما يتأتى عنها من تحقيق التكامل في الإنتاج وتوسيع نطاق السوق، وتوازن بين الإنتاج والإستهلاك وبيع الطبقات الإجتماعية (بسبب ضمان حصول كل منها على دخل قادم من مستويات التشغيل) إلا أنها تحتاج إلى تضحيات مالية ونفسية واجتماعية كبيرة وطويلة قد تتحملها أجيال بحالها دونما أن تجني من عوائدها السابقة شيئاً، كما وأنها قد تؤدي إلى حدوث بعض الإزدواجية بين الأنشطة بعضها البعض مما

(1) صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص 207.

يؤدي إلى إمكانية حدوث بعض التعارض أو التضارب بينها، كما وأنها تفترض أن الدولة المتخلفة ستبدأ دائماً عملية النمو بها من درجة الصفر وهذا أمر أصبح مستبعداً الآن.

4- نظرية الدفعة القوية بالنمو الغير متوازن⁽¹⁾:

وتسمى هذه النظرية أيضاً بنظرية "أقطاب النمو"، ويرجع أصل نشأة وتطوير هذه النظرية الى كل من "A.Hirshman" و "F.Perroux" يمكن عرض التسلسل المنطقي لإستراتيجية النمو الإقتصادي كما تراه هذه النظرية في النقاط التالية:

تبدأ بوجود اختلال بين قطاع إقتصادي أو قطاعين وبقية القطاعات (وهذه سمة رئيسية من سمات التخلف الاقتصادي)، فنحدد القطاع الأول الذي ستبدأ به (من بين قطاعات رأس المال الإجمالي أو رأس المال الإنتاجي) شريطة أن يكون هذا القطاع الرائد قادراً سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر على زيادة الطلب الوسيطي أو النهائي على بقية السلع والخدمات التي ستنتجها قطاعات أخرى.

توجه كل الاستثمارات إلى هذا القطاع القطب، فيبدأ هذا القطاع (بعد الأجل القصير أو الطويل) في التوسع والنمو، فتتحقق منه أرباح تجارية أو إجتماعية، وتمتاز نظرية الدفعة القوية عن طريق النمو غير المتوازن بأنها لا تحتاج الى نفس حجم التمويل والإستثمار الذي كانت تحتاجه نظرية النمو المتوازن، إلا أن أهم عيوبها يكمن في كونها افترضت ثبات أو تماثل الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بين كل الدول وبعضها (خاصة الصناعية والتقليدية النشاط).

الفرع الثالث: النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي .

1- نظرية Rostow⁽²⁾:

إن النمو الإقتصادي في رأي "Rostow" (1917-2000) عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعي الأسباب والمسببات التي تنقلها من مرحلة تطويرية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، ومطورة إقتصادها الوطني بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل النمو، ويرتب "Rostow" البناء الإقتصادي الهيكلي للمجتمع في مراحل خمس يمر بها الإقتصاد الوطني تحقيقاً لأعلى مستوى ممكن من التقدم، هذه المراحل هي: المرحلة التقليدية القديمة، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، الإتجاه نحو النضج الإقتصادي، مرحلة الإستهلاك الكبير.

وهذه المراحل هي المراحل التي مرت بها نفسها بعض الدول الغربية من القرن الثامن عشر حتى الآن، ونجحت بالفعل في تحقيق التنمية من خلال التحرك من مرحلة إلى أخرى، ويشير "Rostow" في كتابه "مراحل النمو الإقتصادي 1956"، إلى مراحل عملية النمو الإقتصادي بقوله "أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث" وهذه النظرية تتسم بالواقعية والتفؤل فطالما سارت الدول النامية في الطريق الذي رسمه لها "Rostow" فإنها سوف تصل لا محالة إلى المرحلة الخامسة أي مرحلة الإستهلاك الكبير الذي ينعم فيها المواطنون بالإستهلاك الكبير للسلع والخدمات.

(1) فرهاد محمد الأهدن، "التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، دار التعاون للطبع والنشر القاهرة، مصر، 1994، ص 53.

(2) كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 16.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي: (1)

ترتكز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الإقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والإقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما: نظرية استغلال فائض القوى العاملة لـ "A.Lewis"، وأنماط النمو التي تمثل تحليلاً عملياً لـ "H.Chenery".

نظرية ثورة التبعية الدولية:

نتيجة الإنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال فترة السبعينيات بين مفكري العالم الثالث، وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هذا الصدد هناك ثلاث تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية: نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة ونموذج المثال الكاذب وفرضية التنمية الثنائية.

4 - نظرية الثورة النيوكلاسيكية المضادة للنمو: (2)

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الإقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الإقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحري الأسواق وإنتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيو كلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إن النظرية تقول بأن حالة التخلف الإقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعيرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الإقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويقول رواد مدرسة الثورة النيو كلاسيكية أمثال:

"LordP .Bauer"، "H.Johnson" و "B.Balassa"، إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الإقتصادي و يرى الليبراليون الجدد أن السماح بإنعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والإختلالات السعيرية سواء كان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتحفيز النمو الإقتصادي.

(1) ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني، "التنمية الإقتصادية"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 131، 130.

(2) فارس رشيد البياتي، "التنمية الإقتصادية - سياسيات في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان، 2008، ص 88، 89.

المبحث الثالث: التحرير المالي ودوره في النمو الإقتصادي.

يهدف التحرير المالي إلى بناء نظام مالي فعال ومتنوع أي متطور ونظريا فإنه من بين الأسس التي تركز عليها نظرية التحرير المالي هي فرضية أن التطور المالي هو الركيزة الأساسية للنمو الإقتصادي.

المطلب الأول : علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي :

جاءت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي و القطاع الحقيقي، وتقريبا جل الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي.

الفرع الأول⁽¹⁾: النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال (نموذج هارود -دومار).

للمنمو أحد نماذج الكينزيين الجدد فهذا النموذج يربط بين تراكم رأس المال والنمو الإقتصادي حيث يعتبر "هارود" الإدخار ورأس المال شرطين أساسين لتحقيق النمو الإقتصادي، وقد شرح ذلك من خلال المعادلة

$$gc = s \quad \text{التالية:}$$

حيث تمثل:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \text{نسبة النمو الإقتصادي}$$

$$s = \frac{S}{y} \quad \text{نسبة الادخار}$$

$$c = \frac{I}{Y} \quad \text{المعامل الحدي لرأس المال}$$

$$\frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \quad \text{وهكذا فإن}$$

$$S = I \quad \text{وذلك لكون أن الإدخار يساوي الإستثمار.}$$

وبالتالي فإن معدل النمو الإقتصادي يكون عند أقصى حد له عندما تكون نسبة الإدخار في أعلى مستوى لها، أي أن معدل النمو الإقتصادي يعتمد على حجم الموارد المالية المعينة، فكلما زاد حجم الإدخار كلما زاد تراكم رأس المال الذي يستعمل في تمويل الإستثمارات وبالتالي رفع وتيرة النمو الإقتصادي.

كما أنه يوجد دراسة أخرى قامت بها الأمم المتحدة (وم أ) تدخل في نفس سياق نموذج "هارود ودومار" حيث تؤكد أن تراكم رأس المال هو أساس التنمية الإقتصادية إذ يمكن بواسطة رأس المال رفع إنتاجية العمل وتحديث الهيكل الإنتاجي.

الفرع الثاني: التحرير المالي والتطور المالي.⁽²⁾

كان الهدف الأساسي من وراء إنتهاج سياسة التحرير المالي في العديد من الدول هو تحقيق التطور المالي، فتحرير أسعار الفائدة يعمل على تعزيز فعالية النظام المالي في تعبئة المدخرات المالية، كما أن التقليل من معدل الإحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية يمكن لهذه الأخيرة من رفع قدرتها التمويلية وكذلك

(1) إسماعيل شعباني، "مقدمة اقتصاد التنمية"، دار هومة، الطبعة الثالثة، 1997، ص ص79،80.

(2) Venet BU , « les critique de la théorie de la libéralisation financier", université de paris, 2000, p 22.

إلغاء الحواجز المفروضة على حساب رأس المال وعلى دخول المؤسسات المالية الأجنبية يسمح بالاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك يعزز المنافسة داخل النظام المالي المحلي مما ينعكس إيجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة للإقتصاد، وهذا كله يساهم في تطوير الأنظمة المالية للدول النامية. ونجد أن النظام المالي المتطور يساهم مساهمة كبيرة في رفع وتيرة النمو الإقتصادي عن طريق قيامه بعدة وظائف كتنبئة المدخرات المالية التي يحتاجها الإقتصاد، وتوزيع الموارد المالية بشكل جيد على مختلف الأنشطة والقطاعات الإقتصادية، وكذلك متابعة آراء الشركات وتوفير المعلومات وغيرها من الوظائف الأخرى.

المطلب الثاني: تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي.⁽¹⁾

إن لتطور القطاع المالي أثر إيجابي على النمو الإقتصادي، فهو يعمل على تعزيز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات والمعلومات، كما أنه يسمح بتحديد الفرص الإستثمارية الأكثر ربحية وتوفير التمويل اللازم لها، كما أنه يحسن مستوى تعبئة الموارد المالية، ويعمل على التقليل من المخاطر المالية، الأمر الذي يؤدي لا محل إلى توزيع أمثل للموارد المالية، وتراكم أسرع رأس المال المادي والبشري و - إلى تقدم تكنولوجي أسرع مما يساهم في رفع وتيرة النمو الإقتصادي.

كما يعتبر العديد من الإقتصاديين أن التطور المالي شرط ضروري لأجل رفع وتيرة النمو الإقتصادي ومن بين هؤلاء الإقتصاديين نذكر على سبيل المثال.⁽²⁾

-1993) King Leviene. (1955-1960) Gurley Shaw. (1912) Shumpeler. (1955-1969) Coldsmith (1992) Fry. (1988-1989) Pagano. (1993) Govanocivgreen wood. (1990) M.Ckinnon. (1991) (1993)، ويمكن توضيح تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي في النقاط التالية :

- 1 - زيادة تعبئة المدخرات المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الإقتصادية من خلال عرض أدوات و أوعية ادخارية متنوعة من حيث السيولة والمخاطرة والربحية تناسب مع مختلف إحتياجات المدخرين، كما أن التطور المالي يسمح بتوفير عوائد تنافسية للمدخرين المحليين والأجانب على حد السوء.
- 2- تحسين عوائد وكفاءة الاستثمارات الإنتاجية، إذا أن المؤسسات المالية والبنوك وبالإستعانة بمعلوماتها وخبراتها المتراكمة الواسعة حول الفرص الإستثمارية الأكثر ربحية ومتابعتها، فالنظام المالي المتطور يعمل على زيادة حصة الإدخارات المخصصة لتمويل النشاطات الإنتاجية عوضا عن إكتنازها أو المضاربة بها.
- 3- توفير التمويل من أجل تأسيس المشاريع الإقتصادية الجديدة، وتمويل التوسع القائمة منها علاوة عن توفير السيولة لتمويل دورة الإستغلال، فبفضل الأسواق المالية المتطورة والمؤسسات المالية المتخصصة يتم توفير تمويل المشاريع على مختلف أحجامها (مؤسسات كبيرة، صغيرة، متوسطة) وكذلك كافة القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة).

⁽¹⁾ أمشوق مبارك، سوزان كرين، "تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط"، صندوق النقد العربي، 2004، ص 101.

⁽²⁾ Caripurunc développement du secteur financière et croissance, université mantesquies- Bordou IV, 1999, p 92.

4- الإدارة الكفؤة للمخاطر التي يتعرض لها الإقتصاد حيث يلعب النظام المالي المتطور دورا مهما في التقليل من المخاطر ليس فقط من خلال نشاط قطاع التأمين التأمين، وإنما كذلك من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من الأدوات الإستثمارية.

الفرع الأول: النماذج المفسرة لتأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي.

يمكن توضيح أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي من خلال النموذجين التاليين:

النموذج الأول⁽¹⁾ هو عبارة عن النموذج الذي قدمه (1993 pagano)، يهدف شرح آلية النمو الداخلي عن طريق رصد تأثير التطور المالي على النشاط الحقيقي وهو يتمثل فيما يلي:

$$y = f(k \times A) -1$$

فلقد إعتبر "pagano" في هذا النموذج عدد السكان ثابت وإنتاج إجمالي (y) هو دالة لمخزون رأس المال (k) وإنتاجية رأس المال (A) ولأجل التبسيط إفترض أن هناك سلعة واحدة منتجة في الإقتصاد.

$$k = g(I \times S) -2$$

مخزون رأس المال (المادي والبشري) هو دالة للتدفقات الإستثمارية (I) ومعدل الإنخفاض في قيمة رأس المال (S).

$$I = h(S \times Q) -3$$

الإدخار يمر عبر قناة واحدة من أجل تمويل الإستثمار والتي تتمثل في البنوك (S) كما أن تكاليف الوساطة المالية يرمز لها بالرمز (Q) وهي تقيس فعالية النظام المالي وبالتالي يمكن كتابة معادلة الإستثمار على الشكل

$$I = h(S \times Q) \text{ التالي:}$$

كما يمكن جمع العوامل المؤثرة على الإستثمار في عامل واحد (X) وتصبح معادلة الإستثمار على الشكل التالي:

$$I = j(x) -4$$

وبالإعتماد على العلاقة التي تربط بين (I) و (k) من جهة وبين (y) و (x) من جهة أخرى يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$I = k_{t+1} - (1 - \delta)k_t -5$$

ويأخذ بالحساب بأن هناك تسرب في الإدخار نتيجة لتكاليف الوساطة المالية فإن معادلة الإستثمار تصبح على الشكل التالي:

$$I_t = Q \cdot S_t -6$$

حيث: $I_t = Q * S * y_t$ هي الإنتاجية الحدية للإدخار S حيث:

وبالانطلاق من المعادلة (1) فإن معادلة النمو الإقتصادي في الفترة (t+1) يمكن الحصول عليه على الشكل التالي:

⁽¹⁾ Belkacem lotfi, drimeimed, ayounisaif « développement financier et croissance économique dans PED" Disponible sur l'adresse: www.fsegn.mu.tn/pagel/colloque htm, p 8et9.

$$g_{t+1} = (y_{t+1}/y_t) - 1 = (k_{t+1}/k_t) - 1 \quad -7$$

ومن المعادلة (6) و(5) نحصل على المعادلة التي تبين أثر الوساطة المالية على النمو الإقتصادي:

$$g = A * S * Q - \delta \quad -8$$

وقد تم اشتقاقها من المعادلات التالية: $S_t = sy_t$; $Q = I_t/S_t$

$$\left. \begin{aligned} I_t &= k_{t+1} - k_t + \delta k_1 \rightarrow \frac{I_t}{k_t} = k_{t+1} - \frac{k_t}{k_t} + \delta \\ K_t &= y_t/A \end{aligned} \right\} AI/y = g + \delta \rightarrow g = ASQ - \delta$$

فالمعادلة (8) تلخص أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي، فإن سياسة التحرير المالي تسمح بتعزيز فعالية النظام المالي في تعبئة الموارد المالية مما ينعكس إيجابيا على النمو الإقتصادي.

كما أن الوساطة المالية في ظل نظام مالي متطور تعمل على تحسين مستوى الإدخار، وذلك عن طريق رفع إنتاجية رأس المال مما يشجع المدخرين على زيادة إدخاراتهم المالية الأمر الذي يؤدي إلى رفع حجم الموارد المالية في الإقتصاد، مما يسمح برفع وتيرة النمو الإقتصادي.

النموذج الثاني: وكذلك هذا النموذج يشرح تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي، وذلك من خلال وتحت شروط غلة الحجم الثابتة K_1 و K_2 استخدام نوعين من رأس المال.

دالة الإنتاج الكلي تكتب على الشكل التالي:

$$Y = f(k_1, k_2) \quad -1$$

(k_1) و (k_2) تمثل إجمالي رأس المال المتاح في الإقتصاد

$$K = k_1 + k_2 \quad -2$$

(K) غير ثابت يتغير وفق حجم الإستثمار المنفذ خلال كل فترة زمنية.

$$\Delta K = I \quad -3$$

وبدوره الإستثمار يساوي الادخار "الفعلي" أي جزء الإدخار الكلي الذي لم تمتصه عملية الوساطة المالية على شكل تكاليف لها، ويمثل الادخار الكلي نسبة من الإنتاج الكلي:

$$I = \varphi Sy \quad -4$$

$(1-\varphi)$: يمثل الرمز كلفة الوساطة المالية لكل وحدة من الإدخار، وذلك في صورة هوامش بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وبمعنى آخر ترمز $(1-\varphi)$ إلى الموارد المستهلكة في عملية إنتاج الخدمات المالية. ولكي تبين ما يستدل به هذا النموذج بشأن تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي نفترض $2 = k/k^2$ وعندئذ يمكن أن تكتب المعادلة (1) على الشكل التالي:

$$\Delta y = A(2)k = A(2)\varphi sy \quad -5$$

$$\Delta y/y = A(2)\varphi s \quad -6$$

يدل هذا النموذج أن النمو الإقتصادي يعتمد على إنتاجية مخزون رأس المال (A) وعلى كفاءة الوساطة المالية (ρ) وعلى معدل الإدخار (S) وهذه الشروط لا تتوفر إلا في نظام مالي متطور. الفرع الثاني: الأعمال المؤيدة لتأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي.⁽¹⁾

هناك العديد من الأعمال الإقتصادية التي إهتمت بدراسة تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي وفيما يلي سوف نعرض بعض أعمال الإقتصاديين البارزين الذين اهتموا بهذا الجانب.

- أعمال **Walter Bageht 1873**: هو أول من قام بربط التمويل بالنمو الإقتصادي مع إشارته إلى أهمية التطور المالي بالنسبة للنمو الإقتصادي، حيث طرح هذه الأفكار في كتابه المعنون بـ " وصف سوق المال " والصادر في 1873.

- أعمال **Shumpeter 1912**: يعتبر هذا الإقتصادي أن السير الجيد للنظام المالي وبالأخص الجهاز المصرفي يمكن من تحفيز الإبتكارات التكنولوجية، ويسمح بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية الأمر الذي يمنحها فرص كبيرة لتحقيق النجاح (تجديد) إستثمارها، إدخال منتجات جديدة تطوير خطوط الإنتاج الموجودة لديها، مما ينعكس إيجابيا على النمو الإقتصادي، وهذا ما تضمنه كتابه الصادر سنة 1912 بعنوان " نظرية التنمية الاقتصادية ".

- أعمال **John Hicks 1969-1973**: يرى أن النظام المالي البريطاني دور رئيسي في التوسع الصناعي الذي عرفته بريطانيا، وذلك بفضل قيامه بوظيفة تعبئة الموارد البشرية على أتم وجه.

- أعمال **M.Ckinon, show 1973**: أكد هذان الإقتصاديان على الأثر الإيجابي الذي يخلفه التطور المالي على النمو الإقتصادي كما أنهما يرجعان التطور المالي إلى سياسة التحرير المالي.

- أعمال **King- Levine 1993**: لقد قام كل من King و Levine خلال سنوات التسعينيات بالعديد من الدراسات التي حاولت شرح الكيفية التي يؤثر بها التطور المالي على النمو الإقتصادي، وقد توصلوا من خلال هذه الدراسات إلى أن التطور المالي يلعب دور رئيسي في عملية تحفيز النمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية.

المطلب الثالث: تأثير النمو الإقتصادي على التطور المالي.⁽²⁾

بالرغم من تعدد الدراسات والنظريات التي تؤكد على الدور المهم الذي يلعبه التطور المالي في رفع وتيرة النمو الإقتصادي، إلا أن بالمقابل هذه الدراسات هناك دراسات أخرى ترى عكس ذلك تماما، حيث تعتبر أن للنمو الإقتصادي أثر إيجابي على التطور المالي وهذا لكون أن وتيرة النمو الإقتصادي المرتفعة تعمل على تحفيز الطلب على الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي الأمر الذي يؤدي إلى توسع النشاط المالي بشكل عام.

كما أن نمو دخل الفرد يدعم التطور المالي وهذا الأخير يعزز النمو الإقتصادي في المدى الطويل، فعندما نقول زيادة دخل الفرد فهذا يعني زيادة الناتج الداخلي أي الزيادة في النمو الإقتصادي ويمكن الإستدلال على هذا التأثير في النقاط التالية :

(1) Belkacem lotfi, drimeimed, a younisaif, « développement financier et croissance économique dans les ped », op cite, p 4.

(2) د بييتير جمونتيل، " التمويل والرفاهية والنمو "، صندوق النقد العربي، 2004، ص 53.

- إن البلدان التي يكون فيها دخل الفرد مرتفع تميل إلى أن تكون لديها منشآت كبيرة ولأن صافي الأصول المرتفع لدى المنشآت الكبيرة يخفض تكاليف المتابعة على البنوك أي تخفيض تكاليف الوساطة المالية، وبالتالي رفع أرباح البنوك الأمر الذي يساهم في تطوير الجهاز المصرفي.

- يسمح تواجد عدد كبير من المنشآت الكبيرة التي تتمتع بمستوى مرتفع من صافي الأصول بظهور أسواق مالية متطورة.

➤ الأعمال المؤيدة لتأثير النمو الإقتصادي على التطور المالي:

- 1- أعمال Robinson (1952): يعتبر (Robinson) أن التطور المالي ما هو إلا نتيجة للنمو الإقتصادي فهذا الأخير يعمل على تحفيز الطلب على الخدمات المالية الأمر الذي يؤدي إلى تطوير النظام المالي.
- 2- أعمال Patrik 1966: هو كذلك يعتبر أن التطور المالي يتحقق نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية وهذه الزيادة ترجع بالأساس إلى حدوث تطور في القطاع الحقيقي.
- 3- أعمال King- Levine 1993: لقد وجد كل من "Levine و King" في الدراسات التجريبية التي قام بها من أجل اختبار تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي أن هناك أثر رجعي، أي وجود تأثير متبادل بين التطور المالي والنمو الإقتصادي وذلك في أغلب الدول التي شملتها هذه الدراسة.
- 4- أعمال Jappeli 1994: يرى أن التطور المالي لا يؤثر في النمو الإقتصادي، بل على العكس فيمكن أن يؤدي إلى إعاقة النمو الإقتصادي وذلك من خلال التأثيرات السلبية التي يمارسها على الإدخار المحلي ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:
- إن زيادة عائد الإدخار الناجم على التطور المالي يمكن أن يقلل من حجم الإدخار حيث أن إرتفاع الدخل الناجم عن التحسن الواضح في عوائد الإدخار يمكن أن يزيد من الإستهلاك الجاري على حساب الإدخار.
- إن ما يوفره التطور المالي من تنوع في الأدوات المالية بقصد تجنب المخاطر، يمكن أن يخفض من الإدخار لأغراض الإحتياط.
- في ظروف السوق المالية المثالية فإن قطاع العائدات يمكن أن يمول كل إستهلاكه عن طريق الإقتراض من المؤسسات المالية دون الحاجة إلى الإدخار.
- 5- أعمال Hussein- Demetriade 1996: بعد الدراسة التي شملت 16 دولة نامية توصل كل من " Hussein و Demetriade " إلى أن هناك تأثير كبير للنمو الإقتصادي على التطور المالي.
- 6- أعمال Berthélemy- Varoudakis⁽¹⁾: قام كل منهما بتطوير نموذج متكون من قطاعين (حقيقي ومالي) وذلك لأجل شرح الترابط الموجود بين هذين القطاعين وفيما يلي سوف نقوم بعرض هذا النموذج:

❖ يعتبر هذا النموذج أن كل عائلة هي وحدة عمل فعالة (UE) وهي تحت تصرف المؤسسات الإقتصادية والبنوك بحيث:

$$L_F + L_b = 1 \quad ❖$$

$$L = UE \quad ❖$$

(1) BELKACEM LOTFI, drimeimed ayounisaif, op cité, p6.

❖ جميع المؤسسات تقوم بتصنيع منتج واحد ومعادلة الإنتاج تتمثل في:

$$y = F(k, L) = UE \times f(k/l) \quad .1$$

❖ شروط تعظيم المؤسسات الإقتصادية تتمثل في:

$$W = \left[f\left(\frac{1}{u}\right) - 1/uf\left(\frac{1}{u}\right) \right] \times k \quad .2$$

$$R = f(1/u) \quad .3$$

W: يمثل معدل الأجر الحقيقي.

R: معدل الفائدة الخاص بسوق القروض $R = (1 + i)r$

أ: يمثل هامش الوساطة المالية المطبق من طرف البنوك.

٢: يمثل معدل الفائدة الحقيقي الذي يساوي معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ويفترض هذا النموذج أن النظام المالي قام على البنوك فقط وهذا لكون أن الوساطة المالية تقتصر الإ على البنوك.

❖ معدل الإستثمار الداخلي بالنسبة لكل بنك يتمثل في جزء من الإدخار الجاري الذي تم تعبئته من

طرفه ويرمز له Q_j مع إفتراض أن هذا الجزء يزيد زيادة كمية العمل المبذول من طرف الموظفين في البنك.

$$Q_j = Q_j(L_j) \quad Q_j^* > 0$$

والبنوك كلها متماثلة وبالتالي يتحقق التوازن بـ:

$$L_j = L_B = 1 - u/n \quad .4$$

وإستثمارات البنوك ترتفع حسب المعادلة التالية: $I = k^* = \varphi(l_B) \cdot s = Q(1 - u/n) \cdot s$

ومن أجل تعظيم ربح البنك يشترط تحقق المعادلة التالية:

$$\partial\pi / \partial L_B = 0 \quad .5$$

وتساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي وهذه المعادلة:

$$W = (1 + i)Q^*(L_B) \cdot S/n \quad .6$$

ومن هذا تبين الأهمية التي يمثلها القطاع الحقيقي بالنسبة للقطاع المالي وذلك لكونه المتحكم في تحديد تدفقات الإدخار لهذا الأخير:

- فكلما كان حجم السوق المالي مهم يعني هذا أن معدل الإدخار الخاص بالعائلات يكون في إرتفاع.

- وكلما كانت إنتاجية العمل في البنوك مرتفعة كلما كان النظام المالي متطور.

- وبعبارة أخرى فإن النمو الإقتصادي يؤدي إلى رفع مستوى الإدخار مما يؤدي إلى حدوث تطور مالي في ظل ثبات التكاليف.

ونسنتج مما سبق أن هناك علاقة مزدوجة أو تأثير متبادل بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي، فالتطور المالي يلعب دور مهم في عملية دعم النمو الإقتصادي من خلال تشجيع الإدخار وتوفير التمويل اللازم للإستثمارات، كما أن للنمو الإقتصادي تأثير إيجابي على التطور المالي وذلك من خلال تأثيره على الإدخار بواسطة تخفيض تكاليف الوساطة المالية.

خلاصة:

إن نموذج التحرير المالي لا يزال محل نقاش وجدل بين الخبراء الإقتصاديين فمنهم من يرى في تطبيق نظرية McKinnon et Shaw، مسارا نحو الأنظمة المالية للدول النامية و بالتالي دعم وتيرة النمو لديها شريطة أن يكون تطبيقها تدريجيا بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك، مبررا طرحه بأن التحرير المالي هو أهم أسباب الإضطرابات الإقتصادية والأزمات المالي التي تعرفها هذه الدول.

وقد أكد الخبراء الإقتصاديين بأن نجاح سياسة التحرير المالي يتوقف على جملة من الشروط، من أهمها تحقيق إستقرار في الإقتصاد الكلي، تطوير النظام المالي، ملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير، كما يجب تبني نهج للتحرير المالي يتوافق مع طبيعة إقتصاد هذه الدول.

هذه الشروط بدورها هي التي تراعي في أغلب الدراسات التي تناولت الأثر الإيجابي والمعنوي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي، في حين قلت الدراسات التي نفت العلاقة بينها.

تمهيد:

قامت الجزائر بعد الإستقلال بتبني الخيار الإشرافي للتنمية الإقتصادية، ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، ويتطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة إستثمارات ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى السيطرة على النظام المالي والمصرفي بإعتباره أهم مصدر لتمويل الإستثمارات المخططة والمؤسسات العمومية، فبدأت السلطات أولا بتأميم البنوك الأجنبية، ثم إعتمدت الإصلاح المالي لسنة 1971، وقد جسدت هذه الإصلاحات لهيمنة الخزينة العمومية على البنوك وتدخلها في توزيع القروض، وإهمال لدور النظام المصرفي في تعبئة الإدخار، وإستمرت هذه الوضعية حتى منتصف الثمانينات، حيث ظهرت بوادر إنبهار الإقتصاد الوطني بعد إنخفاض أسعار البترول، والتي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق بتسيير الموارد المالية والنقدية، الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات جذرية وعميقة تهدف إلى النهوض بالقطاع المصرفي.

فبدأت أولى خطوات الإصلاح والتوجه نحو إقتصاد السوق، من خلال قانون إستقلالية المؤسسات العمومية، والقانون البنكي لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح سنة 1988، وإستمرت في هذا النهج، وفي سنة 1989 أبرمت السلطات إتفاقا سريا مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على مساعدات مالية، وهذا مقابل إلتزامها بتنفيذ مجموعة من الشروط فيما يتعلق بالإصلاح الإقتصادي والمالي فكانت النتيجة هي إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي إحتوى على أهم هذه الشروط تمثلت في ضرورة التحرير المالي وتحرير معدلات الفائدة ورد الإعتبار للنظام المصرفي وللسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة والأجنبية.

المبحث الأول: النظام المالي والمصرفي الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي.

منذ السنوات الأولى للإستقلال إتبع الجزائر التخطيط المركزي لتسيير الإقتصاد عامة والمؤسسات العمومية خاصة، وهو أسلوب يجسد الإختيار الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والذي يتطلب ضرورة تحكم الدولة في النظام المالي والمصرفي بإعتباره أحد أهم المصادر الأساسية للتمويل.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات المالية خلال مرحلة التخطيط المركزي.

لقد كان النظام المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة إمتدادا للنظام المصرفي الفرنسي الليبرالي، موجها لخدمة أهداف ومصالح الأقلية الإستعمارية، بإعتبار أن السياسات الإئتمانية لم تكن إلا إنعكاس لمثيلاتها في فرنسا، كما تركزت معظم الفروع المصرفية الأهلية بالمعمرين، وبعض مناطق إستغلال الثروات الطبيعية كمناجم الفحم، كما تميز النظام المصرفي الجزائري آنذاك بوجود شبكة متطورة من البنوك الخاصة والعامة.

الفرع الأول: إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1970)⁽¹⁾

ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا ومنتورا تابع للنظام المصرفي الفرنسي، قائما على أساس نظام إقتصادي ليبرالي، إلا أنه بعد الإستقلال تأثر هذا النظام المصرفي بمجموعة من العوامل، تمثلت خاصة في تغير النهج السياسي والإقتصادي للجزائر بعد الإسقلال وتبني النظام الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أدت هذه التغيرات إلى إنخفاض ملحوظ في عدد البنوك التي كانت تعمل في الجزائر، وحتى تستطيع السلطات سد هذا الفراغ الذي تركته مغادرة البنوك الأجنبية للجزائر وتحقيق أهداف التنمية المخططة، قامت بوضع هيكل مالي تتماشى مع هذا الوضع وتضمن توفير التمويل للإقتصاد الوطني، ومراقبة وحماية الموارد المالية المحلية، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

✓ فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية وتأسيس الخزينة العمومية في 29 أوت 1962؛

✓ إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 ليحل محل بنك الجزائر؛

✓ إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963؛

✓ إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط كمؤسسة إدارية في 10 جويلية 1964؛

✓ إصدار عملة وطنية (الدينار الجزائري) بتاريخ 10 أفريل 1964؛

وقد أسفرت هذه الوضعية التي عرفتها الجزائر من 1962 إلى 1966 عن وجود إزدواجية نظامين مصرفيين:

✓ نظام قائم على أساس ليبرالي، تمثله المصارف الأجنبية، والتي تبحث عن تحقيق الربح والمردودية، من خلال إقتصاها على تمويل عمليات الإستغلال للمؤسسات التي تتمتع بالملاءة المالية الجيدة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية.

(1) شاكرا القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، صص 53، 54.

✓ نظام مصرفي آخر قائم على أساس إشتراكي تسيطر عليه الدولة، يمثل كل من البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية، والتي أصبحت تقوم بدور البنوك لغرض تمويل الزراعة والصناعة بسبب التشدد في التمويل التي كانت تمارسه البنوك الأجنبية.

وأمام هذه الوضعية، لجأت السلطات الجزائرية في هذه المرحلة إلى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية من أجل إستخدامها كوسيلة لتمويل الإقتصاد الوطني، حيث تم تأميم البنوك الأجنبية إبتداء من 1967، من أجل دعم كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في تمويل النشاط الإقتصادي والتحكم في الموارد المالية الوطنية وتوظيفها بشكل يضمن تنمية إقتصادية سريعة ومستقلة وتحقيق تطلعات الأمة في بناء مجتمع جديد يسير على طريق الرفاهية والعدالة الإجتماعية.

وقد نتج عن هذه السياسة ظهور جهاز مصرفي وطني مكون من:

✓ البنك الوطني الجزائري (BNA) بتاريخ 13 جوان 1966.

✓ القرض الشعبي الجزائري (CPA) بتاريخ 29 ديسمبر 1966.

✓ البنك الخارجي الجزائري (BEA) بتاريخ 01 أكتوبر 1967.

وقد تزامن تأميم البنوك في الجزائر مع وضع أول مخطط للتنمية، فإتسعت شبكة البنوك الوطنية وتعززت بمجموعة من البنوك الناشئة، كما أصبح التمويل مبني على مفهوم التخصص البنكي، حيث تخصص كل بنك على تمويل قطاع إقتصادي معين، فعلى سبيل المثال تخصص البنك الوطني الجزائري في تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، وتخصص القرض الشعبي الجزائري في تمويل الصناعات التقليدية والتجارية، وأوكلت للبنك الجزائري الخارجي تنظيم العلاقات الإقتصادية مع الخارج.

الفرع الثاني: مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية (1971-1980)⁽¹⁾

نتيجة لإتباع الجزائر النظام الإشتراكي كنموذج لتنمية إقتصاد شاملة مبنية على التخطيط المركزي، ظهرت الإستثمار كعنصر أساسي لتحريك النشاط الإقتصادي، ونظرا لما تتطلبه هذه العملية من رؤوس أموال ضخمة كان لابد من البحث عن مصدر للتمويل، ولهذا لجأت السلطات إلى إصلاح النظام البنكي من خلال تقيده حتى يصبح وسيلة في يد السلطات تستعملها لتمويل المؤسسات العمومية.

1- الإصلاح المالي لسنة 1971:

لقد جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ليكرس منطق عمليات التمويل ومركزتها، ويجعل من تصميم النظام البنكي الجزائري وتنظيمه وأدائه ينسجم مع الفلسفة العامة للتنظيم الإقتصادي الذي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالإستثمار والتمويل، كما حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 تغييرا كليا للقطاع المالي الجزائري، والذي أصبح يتميز بالتمركز وتغلب دور الخزينة، وإزالة تخصص البنوك التجارية كما

⁽¹⁾ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 181.

أن هذا الإصلاح حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد الطرق التي يتم بواسطتها تمويل الإستثمارات العمومية المخططة.

دور الخزينة العمومية: لقد مثلت الخزينة العمومية أهم جهاز تمويل الإقتصاد الوطني، من خلال قيامها بما يلي:

- ✓ تلعب دور صندوق الدولة وتقوم بتسيير ميزانيتها؛
- ✓ تمويل معظم الإستثمارات المخططة؛
- ✓ إعادة الهيكلة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية؛

أصبح للخزينة العمومية الدور الأكثر أهمية في عمليات الوساطة المالية وتحويل الموارد إلى النظام المصرفي الجزائري، كما أنها لعبت دورا مهما في تمويل الإستثمارات المخططة، حيث أنها مولت بطريقة غير مباشرة ثلثي الإستثمارات المخططة للمؤسسات العامة خلال مرحلتي السبعينات والثمانينات.

دور النظام المصرفي:

البنك المركزي الجزائري: أمام تعاظم دور الخزينة في الإقتصاد فقد أعطي البنك المركزي دورا محددا وأصبح وسيلة لتنفيذ مقررات وزارة المالية، إقتصر دوره على تقديم تسبيقات للخزينة وإعادة تمويل البنوك التجارية بمعدلات إعادة خصم منخفضة لم تتجاوز 2.75% من 1972 إلى 1986 الأمر الذي أفقده دوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد.

البنوك التجارية: لقد أهمل الإصلاح المالي لسنة 1971 دور البنك كوسيط مالي يعمل على تعبئة الإيدار الطويل الأجل، وإنما إعتبرها مجرد صناديق تمنح للمؤسسات العمومية التمويل الذي تطلبه دون البحث عن الربحية والمردودية.

إن سهولة إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي قلل من مهمتها في جمع الموارد المالية و البحث عن مصادر أخرى للتمويل، كما أن التوطين المصرفي الذي أقره إصلاح 1971، والذي ينص على تمركز العمليات المالية للمؤسسات العمومية لدى بنك وحد فقط، وإلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات، كان يهدف إلى تفادي المنافسة بين البنوك بإستعمال معدلات الفائدة والتي تم تحديدها عند مستويات منخفضة.

2- إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من (1980-1986):

لقد تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة النظام المصرفي بهدف دعم التخصص البنكي، وإنشاء بنوك جديدة يتخصص كل منها في تمويل قطاع معين، حيث تمت إعادة هيكلة كل البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فإنبثق عنهما مصرفان، وهما على التوالي:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982.
- ✓ بنك التنمية المحلية بتاريخ 30 أفريل 1985.

أما في مجال التمويل فقد سمح قانون المالية لسنة 1980 بإمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية.

لقد تميزت هذه الرحلة بوجود نظام مصرفي محلي خاضعا للتسيير الإداري والمركزي، ومرتبطا بطريقة مباشرة بالسياسة الإقتصادية والمالية للدولة، أي أنه لم يمثل حقيقة جهاز مصرفي حقيقي بل إقتصرت مهمته على تمويل المشاريع المخططة مركزيا، و منح قروض للقطاع العمومي بطريقة أوتوماتيكية دون مراعاة شروط الربحية والمردودية، أي أنه كان بمثابة وسيط بين كل من البنك المركزي والخزينة العمومية من جهة، والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، كما تميزت هذه المرحلة بهيمنة الخزينة العمومية على النظام المصرفي بما في ذلك البنك المركزي.

المطلب الثاني: طبيعة النقود في الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي:

إن الدور الذي أصبحت تطلع به الخزينة في تمويل الإقتصاد الوطني، وبروزها كأهم جهاز في حلقة التمويل الإقتصادي، من خلال تمويلها لمعظم الإستثمارات الإنتاجية المخططة، كرس لهيمنة الخزينة العمومية على حساب البنك المركزي، أي توجه السلطات آنذاك للتركيز على الجانب المالي على حساب الجانب النقدي، كما أدت هذه السياسة إلى إزدواجية في مفهوم النقود في الإقتصاد الجزائري، حيث أنها أصبحت أكثر حيادية في أنشطة القطاع العام، وبالمقابل زادت أهميتها في تكوين رأس المال لدى القطاع الخاص والعائلات.

الفرع الأول: النقود قناة لتراكم رأس المال لدى العائلات والخواص.⁽¹⁾

لقد كان من بين النتائج المترتبة على التسيير الإداري للقطاع البنكي خلال مرحلة السبعينيات، تطور قطاع مالي غير رسمي كرد فعل لضعف القطاع المالي الرسمي، وصعوبة حصول العائلات ومؤسسات القطاع الخاص على قروض من طرف البنوك، الأمر الذي دفع العائلات والمؤسسات الخاصة إلى الإحتفاظ بالنقود، وإستعمالها كأداة للتدخل والقيام بأنشطتها الإقتصادية والتمويل الذاتي لإستثماراتها، ففي ظل السوق غير الرسمي أصبحت النقود تتداول كدخل وكأصل مال، أي أنها أصبحت تمثل قناة لتكوين رأس المال، ويدل هذا على تكاملية النقود ورأس المال لدى قطاع العائلات والمؤسسات الخاصة.

الفرع الثاني: النقود كوحدة حساب بالنسبة للمؤسسات العمومية والسلطات.⁽²⁾

إن تدخل الخزينة في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، وتكلفة رأس المال الشبه منعدمة بالنسبة لهذه المؤسسات (الحصول على قروض بمعدلات فائدة منخفضة) بالإضافة إلى إلغاء التمويل الذاتي (منع التمويل بإستعمال الموارد الخاصة للمؤسسة)، للإستثمارات المخططة، أدى إلى إلغاء دور النقود كأداة لتراكم رأس المال في القطاع العمومي، وأصبحت كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من التحويل النقدي للبترو، كما أنها لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الإقتصادية، إلا أنه مع نهاية فترة الثمانينات، أدركت السلطات العمومية الدور الحيادي والسلبى للنقود، فإتجهت لأعطائها

(1) M. Laksaci " Monnaie et intermédiation financière en Algérie", N°17, 1^{er} trimestre, 1989, p 138 – 139.

(2) بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 165.

مفهوما جديدا يتمثل في إعتبارها وسيلة لتكوين رأس المال، وهذا بالرجوع إلى الإعتماد على النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية على شكل إيدار.

الفرع الثالث: تطور مكونات الكتلة النقدية.

إن تحليل تطور الكتلة النقدية لا يمكن أن يتم إلا بربط هذا التطور بمستوى الناتج الداخلي الخام "PIB"، فحتى يكون للإصدار النقدي الأثر الإيجابي على النمو الإقتصادي فلا بد أن يساير تطور الإنتاج الحقيقي في الإقتصاد، أي أن التغيير في الكتلة النقدية يجب أن يجد مقابلا له في الإنتاج، ويمكن مقارنة تطور كل من الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الجدول التالي:

الجدول رقم(II-01): تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية M ₂	معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB
1973-1970	%14.2	%12.0
1977-1974	%26.6	%30.5
1979-1978	%23.9	%21.3
1984-1980	%19.6	%15.7
1987-1985	%10.0	%5.8

المصدر: بلعزوزين علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 201.

وكما يتضح من خلال الجدول فقد عرف كل من الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية نموا متزايد، إلا أنه مع بداية سنة 1980 بدأت تظهر فجوة بين نمو الناتج الداخلي ونمو الكتلة النقدية، فبينما عرفت هذه الأخيرة معدل نمو فاق 10% بين 1985-1987، فإن نمو الناتج الداخلي الخام لم يتجاوز 6% خلال نفس الفترة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الإختلاف في النمو إلى طبيعة تمويل الإقتصاد التي تعتمد على الإصدار النقدي بشكل كبير في تمويل الإستثمارات المخططة، من خلال تزايد دور الخزينة في التمويل من جهة وضعف النظام المصرفي في تعبئة الإيدار من جهة أخرى. كما يظهر ضعف وعدم فعالية النظام المصرفي الجزائري في تعبئة الإيدار، من خلال ملاحظة تطور مكونات الكتلة النقدية، التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم(II-02): هيكلية الكتلة النقدية من 1964 إلى 1985.

مكونات الكتلة النقدية	1971-1964	1978-1972	1985-1979
النقود الورقية	%40.0	%40.3	%37.9
النقود الكتابية	%52.3	%53.0	%53.2
أشباه النقود	%07.7	%06.7	%08.9

المصدر: بلعزوزين علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 168.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو النسبة المنخفضة لأشباه النقود (ودائع لأجل) والتي لم يتجاوز نسبة 9% من مجموع الكتلة النقدية في الفترة من (1979-1985)، ويدل هذا على ضعف النظام المصرفي على تعبئة الإيداع، وبالمقابل يلاحظ إرتفاع نسبة النقود الورقية المتداولة خارج القنوات البنكية لتصل إلى أكثر من 40% من مجموع الكتلة النقدية في نفس الفترة.

وفي الواقع فإنه خلال التخطيط المركزي للإقتصاد فإن حصة النقود الورقية في التداول كانت تمثل نسبة كبيرة جدا، ويمكن ملاحظة هذا من خلال مقارنة هذه النسبة مثلا مع دولة متقدمة لها نظام مصرفي متطور مثل فرنسا، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(II-03): نسبة النقود الورقية من مجموع الكتلة النقدية.

السنوات	فرنسا	الجزائر
1980	21%	50%
1982	21%	40%
1984	19%	37%
1986	18%	44%

المصدر: سيدي محمد شكوري، "التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود بنوك مالية، علوم إقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005، ص 111.

من المعروف أنه كلما كان النظام المالي والمصرفي أكثر تطورا (حالة فرنسا مثلا) إنخفضت نسبة النقود الورقية المتداولة في الإقتصاد من طرف المتعاملين، وهذا من خلال زيادة التعامل في القنوات المالية والمصرفية، بإستعمال الشيكات والبطاقات الإئتمانية، أما في الجزائر ونظرا لعدم فعالية البنوك، فقد عرفت نسبة النقود الورقية المتداولة إرتفاعا كبيرا والتي لم تكن تستعمل فقط لأغراض إستهلاكية من طرف المؤسسات الخاصة والعائلات، وإنما خصص الجانب الأكبر منها لأغراض الإكتناز، كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم(II-04): نسبة الإكتناز من مجموع النقود الورقية.

السنوات	1967-1964	1970-1968	1979-1971	1987-1980
إكتناز النقود الورقية	7.6%	22.7%	35.5%	49.3%

المصدر: سيدي محمد شكوري، "التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود بنوك مالية، علوم إقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005، ص 112.

تميزت مرحلة التخطيط المركزي للإقتصاد بتسرب كبير في النقود خارج القنوات البنكية، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل التي ضاعفت من حجم التسرب النقدي وأدت إلى زيادة الإكتناز، ويمكن أن تذكر من بينها مايلي:⁽¹⁾

(1) بلعزوز بن علي، "أثر سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر"، دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 301.

- 1- عادات وسلوك الأفراد في تداول النقود، حيث أنهم يفضلون الدفع نقدا، ويحتجزون أموالهم في شكل سيولة نقدية، بالإضافة إلى العامل الديني المتمثل في تحريم التعامل بالفائدة بإعتبارها محرمة شرعا، الأمر الذي يجعلهم يبتعدون عن عملية الإدخار في البنوك والإحتفاظ بالثروة في الشكل أصول عينية كالحلي، والمباني والتجهيزات.
- 2- رغبة الأفراد في عدم الكشف عن مداخيلهم، بالإضافة إلى غياب الثقافة المصرفية لديهم وجهلهم بالميكانيزمات البنكية والمالية.
- 3- نظام مصرفي غير متطور، بالإضافة إلى عدم تنوع الأدوات المالية وتوافقها مع رغبات المدخرين.
- 4- وأهم عامل، هو زيادة معدلات فائدة حقيقية سالبة، محددة إداريا عند مستويات منخفضة والتي لم تشجع لا البنوك على جمع الودائع ولا الأفراد والمؤسسات على الإدخار، وهذا ما سوف نتناوله بنوع من التفصيل في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: تقييد معدلات الفائدة وأثارها على دور النظام المصرفي.

إن اعتماد الجزائر الخيار الإشتراكي ورغبتها في تحقيق تنمية إقتصادية قوية وسريعة، كان يتطلب توفر إستثمارات ضخمة ورؤوس أموال كبيرة، وهذا ما دفع السلطات آنذاك إلى التأثير والتحكم في النظام المالي المصرفي الجزائري بهدف الحصول على مساهمته في توفير التمويل بأقل تكلفة للقطاعات التي تعتبرها الدولة قطاعات أولية، فأصبح "الكبح المالي" هو القاعدة في القطاع البنكي والمالي الجزائري وهذا على مستويين:⁽¹⁾

- 1- في تحديد معدلات الفائدة.
- 2- في توزيع ومنح القروض.

الفرع الأول: تحديد معدلات الفائدة.

لقد تغيرت معدلات الفائدة المطبقة خلال فترة التخطيط المركزي للإقتصاد بالخصائص التالية:

- ثبات معدلات الفائدة: معدلات الفائدة الدائنة المطبقة سواء على الودائع لأجل أو الودائع عند الطلب، ومعدلات الفائدة المدنية على مختلف أنواع القروض بالإضافة إلى العملات البنكية التي تميزت بثباتها لفترة طويلة وتحديدها مركزيا من طرف وزارة المالية.
- المستوى المنخفض لمعدلات الفائدة: فرضت السلطات النقدية على البنوك تحديد معدلات جد منخفضة، حتى أنها في بعض الحالات كانت سلبية لم تغطي حتى معدل التضخم الرسمي.

ويمكن أن نوضح هيكله معدلات الفائدة والتي بقيت منخفضة طوال الفترة من 1972 إلى 1986 فيم يلي:

✓ معدل إعادة الخصم لم يتجاوز 2.75% من 1972 إلى 1986.

(1) Mohamed Benmansour. " Perspectives pour les réformes du secteur bancaire et financier", ouvrage collectif, opu, Algérie, 1994, p101.

- ✓ معدلات الفائدة على الودائع بقيت تتراوح ما بين 2.6% و 2.9% خلال نفس الفترة.
- ✓ معدلات الفائدة على القروض تراوحت ما بين 4% و 6%.

الفرع الثاني: توزيع القروض.⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بمنح القروض، فقد كرست السلطات مبدأ التفريق على المستوى معدلات الفائدة على القروض بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية، حيث كانت البنوك مجبرة على منح المؤسسات العمومية قروضا بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بتلك المعدلات التي تفرضها على القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص كما أن معدلات الفائدة المدينة للقطاع الخاص كانت تزيد بنقطتين ونصف (2.5) مقارنة بتلك المطبقة على القطاع العام، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (II-05): مقارنة معدلات الفائدة على القروض.

طبيعة القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
قصيرة الأجل	5% - 8%	4.5% - 10.5%
متوسطة الأجل	5% - 7%	3.5% - 9.5%
طويلة الأجل	3% - 6%	2.5% - 8.5%

المصدر: سيدي محمد شكوري، "التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود بنوك مالية، علوم إقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005، ص 114.

إن تطبيق التخطيط المركزي كسياسة لتنظيم و تسيير الإقتصاد الوطني، كان من بين نتائجه وضع نظام مركزي لتخصيص الموارد المالية، وفي ظل هذا النظام فإن كل من توزيع القروض وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيدا عن كل معيار المردودية المالية لصالح المؤسسات المصرفية وإنما الهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسة المتمثلة في تخفيض معدلات الفائدة هو تمكين المؤسسات العمومية من تلبية احتياجاتها المالية بأقل تكلفة رغبة في تعظيم مردوديتها الإقتصادية.

إلا أن الواقع الإقتصادي آنذاك أثبت عكس هذا، حيث كان لهذه السياسة تأثير سلبي من ناحيتين:

- ✓ لقد كانت هذه السياسة مصدرا لتبذير الموارد المالية، حيث أن توفر موارد نادرة بطريقة غير مثلى وبتكلفة تكاد تكون منعدمة للمؤسسات العمومية لم يمثل لها حافزا لوضع المردودية المالية كهدف أساسي للتسيير، وكان سببا في عدم إنضباط المؤسسات العمومية.⁽²⁾
- ✓ إن تحديد معدلات فائدة منخفضة أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الإقتصاد وجمع الإيداع في إطار سياسة إقتصادية سلبية أهم أداة فيها هي معدلات الفائدة التي تمثل التكلفة الحقيقية لرأس المال وأداة للتوازن بين العرض والطلب، كما أن هذه السياسة لم

⁽¹⁾ Benhlima Ammour, "Monnaie et régulation monétaire", édition Dahlab, Algérie, 1997, p 65.

⁽²⁾ بلعوز بن علي، "أثر سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 301.

تمثل حافزا كافيا لجلب إيداعات الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى أن معدل إعادة الخصم المنخفض لم يشجع البنوك التجارية على بذل مجهود في جمع الإيداع.

وحتى يتسنى لنا معرفة مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة، فإننا سوف نقوم بمقارنة حجم الإيداع المجتموع من طرف النظام المصرفي بحجم القروض الداخلية، والتي تتمثل في مجموع القروض التي تمنحها البنوك سواء للدولة أو للإقتصاد.

ويوضح الجدول التالي تطور مستويات الإيداع في الإقتصاد الوطني مقارنة بحجم القروض الداخلية خلال الفترة من 1970 إلى 1986.

الجدول رقم (II-06) تطور الإيداع.

المجمعات	1970	1973	1979	1984	1986
الإيداع (مليار دينار)	1.9	2.5	14.1	36.2	52.9
قروض داخلية (مليار دينار)	12.5	21.0	86.6	223.7	278.0
إيداع القروض الداخلية (%)	15%	12%	16%	16%	19%

المصدر: سيدي محمد شكوري، "التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود بنوك مالية، علوم إقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005، ص 115.

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد تعتبر جد منخفضة، فهي لم تتجاوز نسبة 15% سنة 1970 و 16% سنة 1986 تعكس ضعف كفاءة النظام المصرفي في الجزائر في تعبئة الإيداع، ومساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة، وإعتماد الدولة في تمويل الإستثمارات المخططة بدرجة كبيرة على إيداعات الميزانية التي تحصل عليها من الضريبة والجباية البترولية المساهمة الكبيرة للبنك المركزي عن طريق التمويل التضخمي للإقتصاد.

المبحث الثاني: الإصلاح البنكي و بداية التحرير المالي في الجزائر.

لقد أدت أزمة البترول سنة 1986 إلى إنخفاض كبير في مداخيل الدولة، مما عرقل تمويل الإقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية خاصة، كما تعطلت معظم المشاريع الإستثمارية المخططة، ووقعت الجزائر في أزمة مالية خانقة، فرضت عليها إدخال إصلاحات عميقة.

المطلب الأول: أهم إصلاحات التحرير المالي.

لقد تجسدت أولى خطوات الإصلاح في قانون القرض و البنك سنة 1986، قانون إستقلالية البنوك سنة 1988، وقانون النقد والقرض سنة 1990.

الفرع الأول: قانون القرض والبنك 1986. (1)

لقد جاء هذا الإصلاح في إطار القانون رقم 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 في وضعية تتميز بـ:

✓ إستمرار التسيير المركزي والمخطط للإقتصاد، وتزامنا مع وضع المخطط الخماسي الثاني (1985-1990):

✓ أزمة إقتصادية و مالية أهم أسبابها إنخفاض كل من أسعار البترول في الأسواق العالمية وإنخفاض قيمة الدولار؛

وبموجب هذا القانون تم إدخال إصلاحات جذرية على وظيفة البنوك، وإرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، وقد تضمن هذا القانون إجراءات هامة في الميدان المالي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أ- وضع مخطط وطني للقرض: و الذي يمثل نوع من التخطيط المالي الذي ينسجم مع التخطيط المادي للإقتصاد الوطني، وهذا من خلال تحقيق التوازنات المالية في مجال جمع الموارد وفي ميدان توزيع القروض، كما أنه يمثل جزء من خطة الوطنية للتنمية.

ب- دور النظام المصرفي: إستعاد البنك المركزي بموجب هذا القانون وظائفه التقليدية كبنك للبنوك، الأمر الذي يسمح بإقامة نظام بنكي على مستويين، كما إستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية، والتي أصبحت تعتمد كثيرا على تسيير أكثر فاعلية لمعدلات الفائدة.

ت- الخزينة العمومية: لقد قلص هذا القانون من دور الخزينة العمومية في تمويل الإستثمارات، كما تم إعادة النظر في علاقة البنك المركزي بالخزينة حيث أصبحت القروض الممنوحة لها يقرر مبلغها الأقصى المخطط الوطني للقرض.

الفرع الثاني: قانون 1988 وتكييف الإصلاح المالي مع إستقلالية المؤسسات العمومية. (2)

إبتداء من 1988 بدأت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات شملت جميع القطاعات الإقتصادية، وخاصة المؤسسات العمومية، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 01/88 في 12 جانفي 1988 الذي كرس لمبدأ إستقلالية المؤسسات العمومية وأكد على طابعها التجاري، كما تمت إعادة النظر في العلاقات التي تربطها مع النظام المصرفي.

(1) صليحة بن طلحة، "الجهاز المصرفي في الجزائر وتمويل المؤسسة العمومية حالة تمويل إستغلال مؤسسة عمومية إقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 60.

(2) دحمان بن عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 157، 158.

وهذا ما تطلب إعادة النظر في بعض الأحكام التي جاء بها القانون 12/86 وتكييفه مع التنظيم الجديد للإقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 12/88 ويمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون في العناصر التالية:

- ✓ اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا تماشيا مع التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات؛
- ✓ دعم دور البنك المركزي فيما يتعلق بضبط وتسيير أدوات السياسة النقدية.

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض وبداية التحرير المالي.⁽¹⁾

أ- الظروف التي ظهر فيها القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض: لقد صدر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990 في المرحلة تميزت بدخول الجزائر في إصلاحات سياسية تمثلت في الإنتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، وتجربة ديمقراطية لم تمر عليها سنة واحدة بالإضافة إلى وضعية إقتصادية صعبة تميزت ب:

- ✓ إنخفاض أسعار البترول؛
- ✓ إرتفاع المديونية الخارجية وتزايد أعباء الدين؛

ومن أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن إنخفاض إيرادات الدولة أبرمت الحكومة الجزائرية عقد تثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، تحصلت بموجبه على قروض ومساعدات مالية، وتضمن الإتفاق الشروط التالية:

- ✓ التحكم في توسع الكتلة النقدية وتقليص عجز الميزانية؛
- ✓ تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتجميد الأجور؛
- ✓ التخفيض من حدة التضخم وتخفيض قيمة العملة؛
- ✓ تحرير معدلات الفائدة وفتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ب- أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:
- ✓ إرساء قواعد إقتصاد السوق في تسيير الإقتصاد الجزائري، وهذا من خلال وضع حد لكل تدخل إداري في النظام المالي والمصرفي والتأسيس لملاة المؤسسات العمومية والبنوك؛
- ✓ إعادة للبنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية في تعبئة الإدخار ومنح القروض من خلال إعطائها مرونة كبيرة في تحديد معدلات فائدة موجبة و السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية أجنبية خاصة، من أجل تنشيط المنافسة ما بين البنوك، بالإضافة إلى التحضير لإنشاء سوق مالية محلية (بورصة الجزائر)؛
- ✓ إعطاء البنك المركزي مزيد من الإستقلالية في تطبيق السياسة النقدية، والحد من معدلات التضخم المرتفعة، وهذا عن طريق ضبط العلاقة بين البنك المركزي والخزينة؛

⁽¹⁾ H. Benissad. "Algérie Restructuration et Réforme économiques". 1979-1993. OPU. Algérie. P 140. 141.

✓ إعادة تقييم الدينار الجزائري، وهذا بالتنظيم الصارم لميكانيزمات الإصدار النقدي، بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني؛

جاء قانون النقد والقرض بتنظيم جديد للقطاع المالي والمصرفي الجزائري يركز على مجموعة من المبادئ والتي بواسطتها يمكن تحقيق هذه الأهداف وتمثل فيما يلي:

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، أي أن القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية؛

✓ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزان الدولة، وهذا من خلال وضع قيود وتحديد التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للخزينة؛

✓ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض، وهذا بالحد من تدخل الخزينة في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، وتمكين النظام المصرفي من القيام بوظيفته التقليدية في تمويل الإقتصاد ومنح القروض؛

✓ وضع نظام بنكي على مستويين، حيث أصبح بنك الجزائر يمثل قمة الجهاز المصرفي، وأصبح بإمكانه مراقبة ومتابعة نشاط البنوك التجارية، بإعتباره بنك البنوك، الملجأ الأخير للإقراض وبنك الدولة؛

المطلب الثاني: برامج الإصلاح المالي مع مؤسسات النقد الدولية.⁽¹⁾

لقد أدت عدم كفاءة النظام الإقتصادي والمالي في الجزائر، حتى نهاية الثمانينات إلى نتائج سلبية طويلة المدى تمثلت في تدهور التوازنات المالية الكلية الداخلية والخارجية، وقد دفعت هذه الأوضاع السلطات الجزائرية إلى الشروع في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية (1986-1988) التي إعتمدت على سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي الذاتي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تغير من الواقع الإقتصادي شيئا نظرا للأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر، وفي ظل هذه الظروف الصعبة لم تجد السلطات الجزائرية من حل سوى اللجوء إلى هباتي (بروتن وودز) كمصدر أخير للحصول على التمويل، فأبرمت معهما إتفاقيتين:

✓ الإستعداد الإئتماني الأول (1989-1991)؛

✓ برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)؛

الفرع الأول: الإستعداد الإئتماني الأول (1989-1991).

لقد جرى الإتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 في سرية تامة وبموجبه وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتطبيق مقررات وسياسات صندوق النقد الدولي، وهذا بإعادة النظر كليا في سياستها الإقتصادية، والتوجه نحو إقتصاد السوق وتحرير نظامها المالي والمصرفي، وهو ما تجلى في الإصلاح المالي لسنة 1990 الذي أعطى أهمية كبيرة للسياسة النقدية كمتغير إقتصادي يهدف إلى إعادة التوازنات الإقتصادية الكلية.

(1) Fatima Zohra Oufriha. "Ajustement Structurel. Stabilisation et Politique Monétaire en Algérie". Les Cahiers Du Cread. N° 46. 1998. P 178.

وخلال هذه المرحلة لم يتم تحقيق نتائج جيدة، حيث تجاوز معدل نمو الكتلة النقدية 11% والذي يدل على إستمرار التمويل التضخمي للإقتصاد، كما أن معدلات الفائدة الحقيقية بقيت سالبة بسبب إرتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 17.2 سنة 1990.

وفي 3 جوان 1991 عقدت الحكومة الجزائرية إتفاق تثبيت ثاني مع صندوق النقد الدولي، والذي كان يهدف إلى ضبط أكثر للسياسة المالية وتقليص عجز الميزانية بالإضافة إلى تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وتطبيق سياسة نقدية صارمة من خلال:

- ✓ الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة في نهاية 1991؛
- ✓ تحديد معدل نمو الكتلة النقدية ب5% في نهاية 1991؛
- ✓ تقليص حجم تدفقات القروض للإقتصاد ب28.5 مليار دينار مع نهاية 1991؛

وقد كانت النتائج كما يلي:

رغم رفع معدلات إعادة التمويل إلا أن معدلات الفائدة الحقيقية بقيت سالبة بسبب إستمرار إرتفاع معدل التضخم، الذي وصل إلى 31.7% في 1992، كما وصل نمو الكتلة النقدية سنة 1991 إلى 21.3% نتيجة التوسع الكبير في القروض المقدمة للإقتصاد الوطني التي وصلت في السادس الأول من 1991 إلى 33.2 مليار دينار.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998).⁽¹⁾

تحت ضغط الأزمة الإقتصادية وتزايد حدة الإختلالات الهيكلية لجأت الجزائر مرة أخرى إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا في إطار برنامج التعديل الهيكلي، إشتمل على إتفاق للتثبيت الهيكلي لمدة سنة إمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، متبوعا بإتفاق القرض الموسع لمدة ثلاث سنوات، وكان يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إدخال إصلاحات عميقة وشاملة لجميع القطاعات الإقتصادية وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف التي نوجز أهمها:

- ✓ تحقيق مستوى نمو إقتصادي مقبول في حدود 6% سنة 1996؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية تمهيدا للإنتظام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ العمل على تحقيق معدلات فائدة موجبة، وهذا بتحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ورفع معدلات الفائدة على الودائع، من أجل زيادة مساهمة الإدخار الوطني في تمويل الإستثمار، وإتباع سياسة نقدية صارمة للتقليص من التوسع النقدي؛
- ✓ إنشاء سوق ما بين البنوك للصراف إبتداء من 1996؛
- ✓ التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية إبتداء من 1998؛

⁽¹⁾ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

✓ التخفيض التدريجي لعجز الميزانية وجعله في حدود 2.2% من PIB، ومن نتائج برنامج التعديل الهيكلي ما يلي:

لقد كان من بين أهم النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خلال هذه المرحلة هو خفض معدل التضخم من 29% نهاية 1994 إلى 5% سنة 1998، وهذا ما ترتب عليه تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة ولأول مرة ابتداء من 1997، حيث تراوحت معدلات الفائدة الإسمية ما بين 11.8% و14.5% بينما كان التضخم في حدود 5.7%.

كما سجل نوع من الإستقرار في نمو الكتلة النقدية التي تراوحت ما بين 14.6% سنة 1996 و 18% سنة 1998 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع الدول المجاورة حيث أنها تكون مساوية في المتوسط ل 8%، أما المديونية الخارجية فقد عرفت إرتفاعا من 26.4 مليار دولار سنة 1993، إلى 30 مليار دولار في 1998، نتيجة إعادة جدولة المديونية.

إلا أنه رغم تحقيق تحسن على مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية والمؤشرات النقدية، إلا أن هذا كان على حساب الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للمواطن حيث تم تصفية عدد كبير من المؤسسات العمومية، وتسريح أكثر من 400.000 عامل، بالإضافة إلى تكلفة مالية قدرت بحوالي 922 مليار دينار.

المبحث الثالث: دراسة أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2004.

مع نهاية فترة الثمانينات إتبع الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح وتفعيل نظامها المصرفي بإعتباره أحد أهم عوامل تحقيق النمو الإقتصادي، وقد تجلى هذا الإصلاح من خلال القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

وقد تبنت الجزائر هذه السياسة إنطلاقا من نظرية شارو ماكينون 1973 في التحرير المالي و التي تركز على الفرضية التي تقول أن التطور المالي "التعمق المالي" هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي، أي أن التحرير المالي يمكن أن ينشط النمو الإقتصادي من خلال تطوير النظام المالي والمصرفي وجعله أكثر فاعلية في تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة.

المطلب الأول: تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي وعلاقتها بالنمو الإقتصادي.⁽¹⁾

لتحديد مدى الإنفتاح والتطور في القطاع المالي لأي دولة تستخدم عدة مؤشرات المالية تساعد في معرفة مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي، ومدى إعتداد الإقتصاد على النظام المصرفي في مختلف معاملاته المالية الرسمية.

وقد إختلف الإقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها لقياس درجة تطور النظام المصرفي، فمثلا إستخدام كل من (Goldsmith (1989، McKinnon(1979 مؤشرا واحد يتمثل في:

(1) محمد صفوت قابل، "اتفاقية تحرير الخدمات المالية"، المال والصناعة، البنك الصناعي، العدد 20، الكويت، 2002، ص 240.

حجم الوساطة المالية "M2/PIB": ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وإرتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

كما إستخدم إقتصاديون آخرون ومن بينهم (1993) Kinglevine، Demirgüekant و (1996) Levine مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور النظام المصرفي، ومن ضمنها المؤشر السابق (M₂ / PIB)، ويمكن أن تذكر من هذه المؤشرات مايلي:

✓ معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام:

يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة والمتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الإدخار بصرف النظر عن أجله، كما أنه يختلف عن المؤشر الأول (M₂/PIB) بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، بإستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وإرتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الإدخار وتمويل الإستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

✓ معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الإستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى إلتزام البنوك بتمويل التنمية الإقتصادية، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي.

✓ نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام:⁽¹⁾

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات، مراقبة المديرين، تنوع المخاطر، بالإضافة إلى تعبئة الإدخار، وتسهيل عمليات التبادل بطريقة أكثر فاعلية، تزيد من مساهمته في عملية النمو الإقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات، فإن هناك مؤشرات أخرى تقيس درجة تطور النظام المصرفي إستعملت من طرف إقتصاديين آخرين.

وللتأكيد على مدى التأثير الإيجابي لتطور النظام المصرفي على النمو الإقتصادي فقد قام (1993) Levine و King إنطلاقا من معطيات إحصائية لصندوق النقد الدولي بقياس مستوى تطور القطاع المالي بإستعمال

(1) عبد بن عبد الله الجهيني الكشي، "تطور النظم المصرفية وأثارها على النمو الإقتصادي"، آفاق إقتصادية، العدد 86، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 69.

خمسة مؤشرات مالية في 84 دولة (دول متطورة وسائرة في طريق النمو) في الفترة الممتدة ما بين 1960 و1989 وهذا بتقسيمهم إلى أربعة مجموعات:

- دول ذات معدل نمو إقتصادي سريع جدا؛
- دول ذات معدل نمو إقتصادي سريع؛
- دول ذات معدل نمو إقتصادي بطيء؛
- دول ذات معدل نمو إقتصادي بطيء جدا.

وتظهر النتائج التي توصل إليها Levine و King في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-07): مستوى التطور المالي والنمو الإقتصادي.

النمو الإقتصادي (g)				مؤشرات قياس التطور المالي
$g < 0.5\%$	$0.5\% < g < 2\%$	$2\% < g < 3\%$	$3\% < g$	
22	29	38	60	M_2 / PIB -
7	15	20	37	$(M_2 - M_1) / PIB$ -
6	71	73	81	- أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول القطاع البنكي.
51	61	56	70	- القروض الموجهة للقطاع الخاص (البنوك والبنك المركزي) إلى مجموع القروض.
13	20	27	35	- قروض القطاع الخاص بنسبة مئوية من PIB.
0.5 -	1.4	2.6	4.5	- النمو المتوسط.

Source : Sophie Brana, "La politique bancaire dans les pays de L' Europe de L'est ", L' armattan, 2001, p 25.

المؤشر الأول M_2 / PIB ، ترتفع نسبته في الدول ذات معدل النمو الإقتصادي السريع وتنخفض كلما إنخفض معدل النمو الإقتصادي لتصل إلى 22% من PIB في الدول ذات النمو الإقتصادي السالب.

أما المؤشر الثاني $M_2 - M_1 / PIB$ والذي يعبر على مدى قدرة المصارف على جذب الموارد المالية الطويلة والمتوسطة الأجل، يرتبط هو الآخر بعلاقة إيجابية مع النمو الإقتصادي حيث تنخفض نسبته إلى 7% فقط في الدول ذات معدل النمو السالب، والمؤشر الثالث يبين حصة البنوك التجارية إلى حصة البنك المركزي في منح القروض وإرتفاع هذه النسبة يعني زيادة حصة القروض التي تمنحها البنوك التجارية مقارنة بتلك التي يمنحها البنك المركزي، حيث تصل هذه النسبة إلى 81% في الدول ذات معدل النمو السريع جدا، وهذا يدل على وجود نظام مصرفي يطلع بدور كبير في تمويل الإقتصاد.

أما فيما يخص المؤشرين الرابع والخامس فيقيسان مدى مساهمة هذه المصارف في التنمية الإقتصادية عن طريق منح قروض للقطاع الخاص، ويتضح من خلال الجدول أنه كلما زادت نسبة القروض التي يمنحها النظام البنكي للمؤسسات الخاصة، زادت مساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي.

ومن خلال هذا الجدول، يتضح أن هناك إرتباط بين التطور المالي والنمو الإقتصادي فالدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة، هي الدول التي تقوم فيها البنوك التجارية بمنح الجزء الأكبر من القروض نحو القطاع الخاص.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي الجزائري.⁽¹⁾

فيما يتعلق بدراستنا فإننا سوف نستعمل ثلاثة مؤشرات مالية لقياس درجة تطور النظام المصرفي الجزائري وأثره على النمو الإقتصادي، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- (1) المؤشر M_2 / PIB والذي يقيس حجم الوساطة المالية.
- (2) المؤشر QM / PIB نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.
- (3) المؤشر CP / PIB نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.

وقد إختارنا هذه المؤشرات الثلاثة لأنها تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم غالبا من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية، كما أنها تعتبر من بين أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها تقييم إصلاحات التحرير المالي التي عرفتها الجزائر إبتداء من 1990، كما أنها تعكس مدي مساهمة القطاع البنكي الجزائري في تعبئة الإدخار وتمويل الإقتصاد.

أ- تطور M_2 / PIB :

الجدول رقم (08-II): تطور M_2 / PIB

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
M_2 / PIB	%62	%48.1	%48.6	%53.0	%48.6	%39.8	%35.7	%39

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
M_2 / PIB	%56.2	%55.6	%49.5	%58.6	%65.1	%65.4	%61.8

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي (FMI)

إذا أخذنا نسبة هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998 نجدها تساوي في المتوسط حوالي 46%، وإذا ما قورنت مع الدول المتقدمة التي تصل فيها نسبة هذا المؤشر ما بين 60 و67% فهي تعتبر منخفضة،

⁽¹⁾ Mohamed Laksaci, OP cité, p 39.

وبالمقابل نجد هذه النسبة قد سجلت نوعا من الإرتفاع خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2003 لتصل في المتوسط إلى 53%، كما سجلت أعلى نسبة في سنتي 2002 و 2003 حوالي 65%.

ولتوضيح هذا أكثر نأخذ مثلا نسبة هذا المؤشر في الفترة من 1969-1981 نجدها تساوي حوالي 60% ووصلت إلى 77% في الفترة من 1982-1989، وإذا أخذنا بفكرة ماكينون يمكن أن نفسر هذا بمثابة مؤشر لتطور الوساطة المالية وإنخفاض الكبح المالي، إلا أن هذا التحليل يتناقص مع وضعية النظام المصرفي في تلك الفترة التي تتميز بمستوى مرتفع من كبح القطاع المالي تعكسه معدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة، واحتكار الدولة كليا للقطاع المالي، وفي الواقع يمكن أن تفسر هذه النسبة المرتفعة من M_2 / PIB خلال مرحلة التخطيط المركزي بالتمويل التضخمي للإقتصاد بالإعتماد على الإصدار النقدي بدون مقابل.

أما في الفترة من 1990 إلى 1998 فقد بدأت هذه النسبة بالإنخفاض نتيجة لتطبيق سياسة نقدية صارمة مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي خلال برنامج التصحيح الهيكلي، تقلصت بموجبه نمو الكتلة النقدية، إلا أنه إبتداءا من 1999 ومع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومعه عائدات الدولة، تضاعف الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى نمو كبير للكتلة النقدية فإرتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور سوق موازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية جد مهمة قدرتها بعض الدراسات في سنة 2002 بحوالي 14 مليار دولار.

ب- تطور المؤشر QM / PIB :⁽¹⁾

الجدول رقم (09-II): تطور QM/PIB .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
QM/PIB	13.1%	10.4%	13.5%	15.7%	16.6%	14%	12.6%	14.7%

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
QM/PIB	27%	27.5%	23.8%	29.2%	33.3%	33.6%	24.8%

المصدر: من إعداد الطلبة والإستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي (FMI).

في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004 وصلت نسبة هذا المؤشر في المتوسط حوالي 20% وهي منخفضة نوعا ما إذا ما قورنت مع الدول التي لديها نظام مصرفي متطور، حيث تصل فيها إلى 40% ومع هذا يلاحظ أن هناك نوع من التحسن في دور النظام المصرفي في تعبئة الإذخار، إلا أنه غير كافي إذا ما قورن مع الكتلة النقدية المتداولة في القنوات غير المصرفية.

(1) Mohamed Laksaci , OP Cité, P 40.

ت- تطور المؤشر CP/PIB:

الجدول رقم(10-II):تطور CP/PIB

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
CP/PIB	%4.44	%3.7	%7	%6.4	%6.5	%5.16	%5.36	%4

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
CP/PIB	%4.56	%5.38	%6	%6.8	%12.5	%11.48	%11.2

المصدر: من إعداد الطلبة وبالإستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي(FMI).

يتضح من خلال هذا الجدول أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، فهي لا تتجاوز في المتوسط نسبة 7% بينما تتجاوز في الدول المتقدمة نسبة 53% من الناتج الداخلي الخام، وتدل هذه النسبة المنخفضة عن ضعف إلتزام البنوك في تمويل القطاع الخاص من جهة، وعلى عدم تقدم عملية خوصصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة مع نهاية فترة التسعينات، وتخلف القطاع الخاص نفسه من جهة أخرى.

يوضح الجدول(11-II) مقارنة بين تطور هذا المؤشر في الجزائر مع بعض الدول العربية، حيث يلاحظ إرتفاع حصة القرض الموجه للقطاع الخاص في كل من الأردن وتونس وهذا يدل على تقدم عملية الخوصصة في هذه الدول وعلى التطور النسبي للقطاع المصرفي فيها.

الجدول رقم(11-II): مقارنة لتطور المؤشر (CP/PIB) في بعض الدول العربية.

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	الأردن	مصر
المؤشر (CP/PIB)	%7	%23.3	%53.1	%64.7	%23.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: Crarip Turunc, OP-Cite, P 102.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لأهم الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري، فقد إتضح أنه حتى سنة 1990 كان هذا النظام خاضعا لسيطرة الحكومة وهذا من خلال تقييده بمجموعة من الإجراءات تمثلت في:

- ✓ معدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة.
- ✓ تدخل الحكومة في توجيه القروض، وهذا بإلزام البنوك بتمويل المؤسسات العمومية.
- ✓ غلق المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وقد أدت هذه العوامل إلى تهميش لدور القطاع البنكي في الوساطة المالية، وحالت دون تطوره، ولم تسمح له بتشكيل تقاليد وتكوين ثقافة خاصة به تساعد على إمتلاك المهارة والفن البنكي، كما أنها جعلت التفكير ملحا في الإصلاحات الإقتصادية، عن طريق إعادة النظر في تنظيم كل من البنوك والمؤسسات الإقتصادية العمومية.

وإبتداءا من 1990 عرف النظام الإقتصادي الجزائري تحولات جذرية، نحو تحرير الإقتصاد والتحرير المالي، فصدر القانون رقم 90-10 والمتعلق بالنقد و القرض و الذي أسس لمنهج جديد لسير النظام المصرفي الجزائري، وبموجب هذا القانون إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لمكانتها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الإدخار وتوزيع القروض، وإستعادة البنك المركزي دوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد تتمتع بالإستقلالية، كما سمح هذا القانون بإنشاء مجموعة من الهيئات تسهر على مراقبة وتنظيم القطاع البنكي.

الخاتمة

لقد عرف تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية إتساعا كبيرا خلال فترة أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وذلك نظرا لفشل سياسة الكبح المالي الممارسة من طرف هذه الدول فقد سعت الدول النامية من وراء تطبيق سياسة التحرير المالي إلى التخلص من النتائج السلبية المتولدة عن سياسة الكبح المالي، وتحسين فعالية أنظمتها المالية حيث سعت إلى تحفيز الإستثمارات ورفع وتيرة النمو الإقتصادي وتكييف أنظمتها المالية مع توجيهها الإقتصاد الجديد.

ولهذا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، وقد إشملت على فصلين تم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول التحرير المالي والنمو الإقتصادي بحيث قدمنا التعاريف المختلفة لهما وبالتالي تكمن العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي في توفير الأنظمة المالية كم هائل من المعلومات الدقيقة على مختلف الأنشطة والقطاعات الإقتصادية مما يسهل أخذ القرارات الإدخارية والإستثمارية كما تقوم بتأمين أموال المودعين من خطر الضياع بفضل متابعتها لنشاط المقترضين بصفة دقيقة فالقيام بكل هذه الوظائف يسمح برفع وتيرة النمو الإقتصادي.

وفي الفصل الثاني والأخير فقد خصص لإجراء دراسة تحليلية لسياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر وذلك بهدف دراسة تأثير التحرير المالي على النمو الإقتصادي.

إختبار صحة الفرضيات:

بعد دراسة الموضوع سيتم التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

✓ تتمحور الفرضية الأولى حول مفهوم التحرير المالي الذي هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الإقتصادي في البلدان وهذا ما تم تأكيده حيث أن التحرير المالي هو مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي هذا بالمعنى الضيق أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، إنشاء نظام إشراف قوي.

✓ تتمحور الفرضية الثانية حول مساهمة التحرير المالي في النمو الإقتصادي من خلال تعبئة الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإقتصاد الجزائري عن طريق رفع معدلات الإستثمار وهذا ما تم تأكيده حيث أن التحرير المالي يساهم في النمو الإقتصادي من خلال خلق علاقة بين الأسواق المالية والأجنبية من أجل جلب أموال تمويل الإستثمار.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يحتل النظام المالي مكانة هامة في الإقتصاد بفضل قيامه بالعديد من الوظائف التي تساهم في إحداث نمو إقتصادي.
- ✓ كان الهدف من وراء تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية هو التخلص من الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي وإقامة نظام مالي قادر على توفير الإحتياجات المالية لمختلف النشاطات والقطاعات الإقتصادية وتحسين عملية توزيع القروض في الإقتصاد وتحفيز وتيرة النمو الإقتصادي.
- ✓ تحرير القطاع الحقيقي يسبق تطبيق سياسة التحرير المالي.
- ✓ الإستقرار الإقتصادي شرط ضروري لنجاح سياسة التحرير المالي في تحقيق الأهداف المنتظرة منها وتفادي الأزمات المالية التي قد تنجم عنها.
- ✓ مراعاة تسلسل مراحل التحرير المالي أمر أساسي في تطبيق هذه السياسة، فيجب أولاً تحرير القطاع المالي الداخلي من كافة أوجه الكبح وتطوير وتدعيم بنيته، ثم تحرير القطاع المالي الخارجي بدءاً بتحرير حساب رأس المال.
- ✓ ونتيجة توصلنا إليها في هذه الدراسة هي أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم تؤدي إلى تحفيز وتيرة النمو الإقتصادي.

أفاق الدراسة:

لقد تبين من خلال هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها في الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- ✓ أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- ✓ التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل شعباني، "مقدمة في إقتصاد التنمية"، دار هومة، الطبعة الثالثة، 1997.
- إسماعيل محمد بن قانة، "إقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
- أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- حسن كريم حمزة، "العملة المالية والنمو الإقتصادي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- شاكرا القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- شذا جمال خطيب، "العملة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مؤسسة طبأ، عمان، 2002.
- صالح تركي القزيبشي، "علم الإقتصاد والتنمية"، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
- صلاح الدين نامق، "نظريات النمو الإقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1975.
- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، "أساسيات النظام المالي وإقتصاديات الأسواق المالية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2015.
- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "إتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، 2003.
- فرهاد محمد الأهدن، "التنمية الإقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، دار التعاون للنشر، القاهرة، مصر، 1994.
- كامل بكري، "التنمية الإقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الإقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)"، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الإقتصادية، مفهوما، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

قائمة المراجع

- محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الإقتصادي، النظرية والمفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
- مدحت القرشي، "التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعها"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني، "التنمية الإقتصادية"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- الرسائل الجامعية:
- أحمد إبراهيم منصور، "عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية"، سلسلة أطروحة الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- بلعزوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر"، دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، 2004.
- دحمان بن عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج، التكييف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- سهام رقيق، "التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، فرع العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014.
- سيدي محمد شكوري، "التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود، بنوك ومالية، علوم إقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005.
- صليحة بن طلحة، "الجهاز المصرفي في الجزائر وتمويل المؤسسات العمومية حالة تمويل إستغلال مؤسسة عمومية إقتصادية"، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- عبد الحكيم سعيح، "الناتج الوطني والنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016.
- عبد القادر بابا، "سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- فارس رشيد البياتي، "التنمية الإقتصادية- سياسات في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.

الأوراق البحثية:

- عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الإقتصادي"، مجلة جسر التنمية، العدد 76 معهد التخطيط العربي، الكويت، 2001.
- عيد بن عبد الله الجهني الكشي، "تطور التنمية المصرفية وآثارها على النمو الإقتصادي"، آفاق إقتصادية، العدد 86، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- لزهر طافر، "النظرية السكانية و انعكاساتها على الإقتصاد والمجتمع"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 10، جامعة قسنطينة، 2010.
- محمد صفوت قابل، "إتفاقية تحرير الخدمات المالية"، المال والصناعة البنك الصناعي، العدد 20، الكويت، 2002.
- أمشقق مبارك، سوزان كرين، "تطور القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط"، صندوق النقد العربي، 2004.
- د. بيتر جموثيتل، "التمويل والرفاهية والنمو"، صندوق النقد العربي، 2004.

مواقع الإنترنت:

- أحمد الطلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها"، من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وتمت زيارته في 2006/03/19.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Belkacem Lotfi, Drimeimed, Ayounisaif, "**Développement Financier et Croissance Economique Dans Le PED**", Disponible Sure La Adresse : www.fsegn.mu.tn/pagel/colloque.htm.
- Benhlime Ammour, "**Monnaie et Régulation**", Edition Dahleb, Algerie, 1997.
- Fatima Zohra Oufriha, "**Ajustement Structurel Stabilisation et Politique Monétaire en Algérie**", Les Cahiers Du Cread, N° 46, 1998.
- Crarip Turunc, "**Développement Du Secteur Financier et Croissance**", Université Mantesquies- Bordau IU, 1999.
- H, Benissad, "**Algérie Restructuration et Réforme économiques**", 1979-1993, OPU, Algérie.
- J, Lecaillon, "**Analyse Macro économique**", ED Cujas, Paris, 1986.

- M. Laksaci " **Monnaie et intermédiation financière en Algérie** " , N^o17 , 1^{er} trimestre , 1989.
- Mohamed Benmansour, " **Perspectives pour les réformes du secteur bancaire et financier**", ouvrage collectif, opu, Algérie, 1994.
- Soprie Brana, "EA Politique Bancaire dans Les Pays de L'europ de L'est", L'armatt, 2001.
- T, Malthus, "**Essai sur Le Principe de La Production**", Edition, Seghers, 1999.
- Venet BU, "**Les Critique de La Théorie de La Libéralisation Financier**", Université Paris I X Dauprine, 2000.

الملخص:

موضوع هذا البحث يتمثل في دراسة سياسة التحرير المالي في الجزائر، وذلك عن طريق إجراء دراسة تحليلية لتحديد مدى نجاح سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف الجزائر في رفع وتيرة النمو الإقتصادي وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم تؤدي إلى تحفيز وتيرة النمو الإقتصادي فيها وذلك راجع لعدم إتباع سياسات إستراتيجية أو أسباب أخرى.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، القطاع المالي، النمو الإقتصادي.

Résumé :

Le but de cette recherche est d'étudier la politique de libéralisation financier en algerie en menant une étude standard pour diterminer le succès de la politique de libéralisation financière adoptéé par l'algerie pour accélérer la croissance économique dans cette étude, nous avans conclus que la politique de libéralisation fiscale adoptée en algerie n'apas stimulé la croisance éc0onomique en raison de l'absence de politique stratigique ou d'autres.

Lés mots clés : Edition Financière, Secture Financies, croissance économique.